٢٠٠٩

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

الوحدة ١٤ – الاستثمارات في الشركات الزميلة

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين
The Arab Society of Certified Accountants (ASCA)

IFRS™

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة *تدريبية للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ١٤ "الإستثمارات في الشركات الزميلة" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩،

مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية

شارع ٣٠ كانون

لندنEC4M 6XH

المملكة المتحدة.

هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الالكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+

البريد الإلكتروني publications@ifrs.org

الموقع الالكتروني www.ifrs.org

المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (ASCA)

ص.ب: ٩٢٢١٠٤، عمان ١١١٩٢

هاتف: ٥١٠٠٩٠٠-٦-٩٦٢+

فاكس: ٥١٠٠٩٠١-٦-٩٦٢+

عمان-المملكة الأردنية الهاشمية

بريد إلكتروني: asca.jordan@tagi.com

موقع: www.ascasociety.org

This training material has been prepared by IFRS Foundation education staff. It has not been approved by the International Accounting Standards Board (IASB). The training material is designed to assist those training others to implement and consistently apply the IFRS for SMEs. For more information about the IFRS education initiative visit
http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm .

IFRS Foundation®
30 Cannon Street | London EC4M 6XH | United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7246 6410 | Fax: +44 (0)20 7246 6411
Email: info@ifrs.org Web: ww.ifrs.org

Copyright © 2010 IFRS Foundation®

Right of use
Although the IFRS Foundation encourages you to use this training material, as a whole or in part, for educational purposes, you must do so in accordance with the copyright terms below.

Please note that the use of this module of training material is not subject to the payment of a fee.
Copyright notice
All rights, including copyright, in the content of this module of training material are owned or controlled by the IFRS Foundation.

Unless you are reproducing the training module in whole or in part to be used in a stand-alone document, you must not use or reproduce, or allow anyone else to use or reproduce, any trademarks that appear on or in the training material. For the avoidance of any doubt, you must not use or reproduce any trade mark that appears on or in the training material if you are using all or part of the training materials to incorporate into your own documentation. These trademarks include, but are not limited to, the IFRS Foundation and IASB names and logos.
When you copy any extract, in whole or in part, from a module of the IFRS Foundation training material, you must ensure that your documentation includes a copyright acknowledgement that the IFRS Foundation is the source of your training material. You must ensure that any extract you are copying from the IFRS Foundation training material is reproduced accurately and is not used in a misleading context. Any other proposed use of the IFRS Foundation training materials will require a license in writing.

Please address publication and copyright matters to:
IFRS Foundation Publications Department
30 Cannon Street London EC4M 6XH United Kingdom
Telephone: +44 (0)20 7332 2730 Fax: +44 (0)20 7332 2749
Email: publications@ifrs.org Web: www.ifrs.org

The IFRS Foundation, the authors and the publishers do not accept responsibility for loss caused to any person who acts or refrains from acting in reliance on the material in this publication, whether such loss is caused by negligence or otherwise.

The Arabic translation of the Training Material for the IFRS® for SMEs contained in this publication has not been approved by a review committee appointed by the IFRS Foundation. The Arabic translation is copyright of the IFRS Foundation.

The IFRS Foundation logo, the IASB logo, the IFRS for SMEs logo, the 'Hexagon Device', 'IFRS Foundation', 'eIFRS', 'IAS', 'IASB', 'IASC Foundation', 'IASCF', 'IFRS for SMEs', 'IASs', 'IFRS', 'IFRSs', 'International Accounting Standards' and 'International Financial Reporting Standards' ar

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية: مادة تدريبية *للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*

بما فيها النص الكامل للقسم ١٤ " الإستثمارات في الشركات الزميلة" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في ٩ يوليو ٢٠٠٩، مع توضيحات مفصلة وأسئلة تقييم ذاتي ودراسات حالة.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون
لندنEC4M 6XH
المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الكتروني info@ifrs.org

هاتف الإصدارات: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
فاكس الإصدارات: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الالكتروني www.ifrs.org

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تصميم المادة التدريبية لمساعدة من يدربون غيرهم على تنفيذ وتطبيق *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بشكل متناسق. وللمزيد من المعلومات حول مبادرة التعليم بشأن المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، يرجى زيارة الموقع الالكتروني http://www.ifrs.org/Use+around+the+world/Education/Education.htm.

مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندن EC4M 6XH ، المملكة المتحدة.
هاتف: ٦٤١٠ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+، فاكس: ٦٤١١ ٧٢٤٦ ٢٠(٠) ٤٤+
بريد الكتروني info@ifrs.org ، الموقع الالكتروني www.ifrs.org

حق الانتفاع

بالرغم من أن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية تشجع استخدام هذه المادة التدريبية، بكاملها أو استخدام أجزاء، للغايات التعليمية، فيجب القيام بذلك وفقا لشروط حقوق التأليف الواردة أدناه .
نرجو أن تلاحظ أن استخدام هذه الوحدة من مادة التدريب لا يخضع لدفع أي رسوم.

حقوق التأليف

جميع الحقوق، بما فيها حقوق التأليف، الواردة في محتوى هذه الوحدة من المادة التدريبية مملوكة لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

ما لم تتم إعادة إنتاج الوحدة التدريبية بشكل جزئي أو كامل ليتم استخدامها في وثيقة مستقلة، فلا يجوز استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها. ولتجنب أية شكوك، يجب عدم استخدام أو إعادة إنتاج أية علامات تجارية تظهر على المادة التدريبية أو فيها في حال استخدام كامل المادة التدريبية أو جزء منها لإدراجها في وثيقة أخرى. وتشمل هذه العلامات التجارية، على سبيل المثال لا الحصر، أسماء وشعارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية .

وعند نسخ أي مستخلص، بشكل كامل أو جزئي، من وحدة من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، فينبغي ضمان شمول المستندات لإقرار حقوق تأليف بأن مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية هو مصدر المادة التدريبية. وينبغي ضمان إعادة أي مستخلص يتم نسخه من مواد تدريب مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بشكل دقيق ولا يستخدم في سياق مضلل . وينبغي الحصول على ترخيص خطي لأي استخدام أخر مقترح للمواد التدريبية لمؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

يرجى إرسال المسائل المتعلقة بالإصدارات وحقوق التأليف على العنوان التالي :
دائرة إصدارات مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية
شارع ٣٠ كانون، لندنEC4M 6XH ، المملكة المتحدة
هاتف: ٢٧٣٠ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+ فاكس: ٢٧٤٩ ٧٣٣٢ ٢٠(٠) ٤٤+
البريد الإلكتروني publications@ifrs.org
الموقع الإلكترونيwww.ifrs.org

لا تتحمل كل من مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية و المؤلف و الناشر مسؤولية أي خسارة تلحق بأي شخص يقوم أو يمتنع عن القيام بالاعتماد على المادة الواردة في هذا الإصدار سواء أكانت هذه الخسارة ناتجة عن إهمال أو غير ذلك.

لم توافق لجنة المراجعة التي عينتها مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على الترجمة العربية لمادة التدريب لمؤسسة المعايير الدولية للشركات الصغيرة و متوسطة الحجم الواردة في هذا الإصدار.

: “IASC Foundation”, “eIFRS”, “IAS”, “IASB”, “IASC Foundation”, “IASCF”, IFRS for SMEs’, “IASs”, “IFRIC”, “IFRS”, “IFRSs”, “International Accounting Standards”, “International Financial Reporting Standards, هي علامات تجارية تخص مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية .

المحتويات

المقدمة	١
أهداف التعلم	١
المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم	٢
مقدمة إلى المتطلبات	٢
المتطلبات والأمثلة	٤
نطاق هذا القسم	٤
تعريف الشركات الزميلة	٥
القياس – اختيار السياسة المحاسبية	١٠
عرض البيان المالي	٢٣
الإفصاحات	٢٣
التقديرات الهامة والأحكام الأخرى	٢٨
التصنيف	٢٨
القياس	٢٩
مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة	٣١
اختبار المعرفة	٣٢
تطبيق المعرفة	٣٧
دراسة الحالة ١	٣٧
إجابة على دراسة الحالة ١	٣٨
دراسة الحالة ٢	٤٢
إجابة على دراسة الحالة ٢	٤٣

تم إعداد المادة التدريبية من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ولم يوافق عليها مجلس معايير المحاسبة المالية. وتم تحديد المتطلبات التي تنطبق على المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الصادر من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولي في يوليو ٢٠٠٩.

المقدمة

تركز هذه الوحدة على المحاسبة وإعداد التقارير في الشركات الزميلة وفقا للقسم ١٤ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" في لمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. وتعرف هذه الوحدة المتعلم على الموضوع وترشده من خلال النص الرسمي وتطور فهمه للمتطلبات من خلال استخدام الأمثلة وتشير إلى الأحكام الهامة المطلوبة في محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة. علاوة على ذلك، تشمل الوحدة أسئلة مصممة لاختبار معرفة المتعلم بالمتطلبات ودراسة الحالة لتطوير قدرته على عرض البيانات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم.

أهداف التعلم

عند الانتهاء بنجاح من هذه الوحدة، ينبغي معرفة متطلبات إعداد التقارير المالية للاستثمارات في الشركات الزميلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. علاوة على ذلك، وخلال السير في دراسة الحالة التي تحاكي جوانب التطبيق العملي لتلك المعرفة، ينبغي تحسين الكفاءة لمحاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم. ينبغي على وجه التحديد التمتع بالقدرة على:

- تحديد متى يكون للمنشاة تأثير هام على منشأة أخرى.
- قياس الاستثمارات في الشركات الزميلة عند الاعتراف الأولي ولاحقا.
- عرض الاستثمارات في الشركات الزميلة والإفصاح عنها في البيانات المالية.
- إظهار فهم للأحكام الهامة المطلوبة في محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة.

المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم

تهدف *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* إلى تطبيقها على البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت غير الخاضعة للمساءلة العامة (انظر القسم ١ " المنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم").

وتشمل *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* متطلبات إلزامية ومواد أخرى (غير إلزامية) تم نشرها معها.

وتشمل المواد غير الإلزامية:

أ- تمهيدا يوفر مقدمة عامة إلى *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* ويشرح غايتها وتنظيمها وصلاحيتها.

ب- إرشادات التنفيذ التي تشمل بيانات مالية توضيحية وقائمة تحقق للإفصاح.

ج- أساس الاستنتاجات الذي يلخص الاعتبارات الرئيسية لمجلس معايير المحاسبة الدولية في الوصول إلى استنتاجاته في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*.

د- الآراء المعارضة لعضو مجلس معايير المحاسبة الدولية الذي لم يوافق على نشر *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*.

تعتبر قائمة المصطلحات في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* جزء من المتطلبات الإلزامية.

يوجد ملحقات في القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة" والقسم ٢٢ "الالتزامات وحقوق الملكية" والقسم ٢٣ "الإيراد" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*. وتعتبر هذه الملحقات إرشادات غير إلزامية .

مقدمة إلى المتطلبات

تهدف البيانات المالية للأغراض العامة للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم إلى توفير معلومات حول المركز المالي والأداء والتدفقات النقدية للمنشأة تعتبر مفيدة لمجموعة كبيرة من المستخدمين ممن ليسوا في وضع يسمح لهم بطلب تقارير مصممة حسب احتياجاتهم المعلوماتية. ويهدف القسم ١٤ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" إلى وصف متطلبات إعداد التقارير المالية للاستثمارات في الشركات الزميلة.

الشركة الزميلة عبارة عن منشأة يملك المستثمر نفو١ا جوهريا عليها وهي ليست شركة تابعة ولا حصة في مشروع مشترك. والمسألة الرئيسية التي يثيرها القسم ١٤ هي تحديد توقيت وجود التأثير الجوهري. ويمكن أن يقتضي قياس الاستثمارات في الشركات الزميلة أحكاما هامة عندما تختار المنشأة محاسبة استثماراتها باستخدام طريقة حقوق الملكية أو، إذا كانت حقوق ملكية المستثمر فيه غير متداولة في سوق نشط، تختار المنشأة محاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام طريقة القيمة العادلة.

يقتضي القسم ١٤ من المنشاة اختيار احد النماذج التالية لمحاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة:

أ- نموذج التكلفة، والذي يتم وفقا له قياس الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة (بما فيها تكاليف المعاملة) مطروحا منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. لكن، يتعين على المستثمر الذي يستخدم نموذج التكلفة استخدام نموذج القيمة العادلة لأي استثمارات في الشركات الزميلة التي يوجد لها عرض أسعار معلن.

ب- طريقة حقوق الملكية والتي يتم وفقا لها الاعتراف بالاستثمارات في الشركات الزميلة بسعر المعاملة (بما فيها تكاليف المعاملة) وتعديله بعد ذلك للتغير بعد الاستملاك في حصة المستثمر من الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر للشركات الزميلة.

ج- نموذج القيمة العادلة والذي يتم وفقا له قياس الاستثمارات في الشركات الزميلة بسعر المعاملة (باستثناء تكاليف المعاملة). وبعد الاعتراف الأولي، في تاريخ إعداد تقارير، يتم قياس الاستثمارات في الشركات الزميلة بالقيمة العادلة. ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة. لكن، يتعين على المستثمر الذي يستخدم نموذج القيمة العادلة أن يقوم باستخدام نموذج التكلفة لأية استثمارات في الشركات الزميلة يكون من غير المجدي قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

تقيس المنشاة التي تستخدم نموذج القيمة العادلة استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام الإجراءات في الفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢ من القسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية". علاوة على ذلك، فإنها تقوم بعمل الإفصاحات المطلوبة من القسم ١١.

وتحدد الفقرة ٩.٢٦ متطلبات محاسبة الشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة، في حال تم إعداد هذه البيانات.

ويجب أن تتبع المشاريع المشتركة والشركات التابعة متطلبات القسم ١٥ "الاستثمارات في المشاريع المشتركة" والقسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"، على التوالي.

المتطلبات والأمثلة

تم تحديد متطلبات القسم ١٤ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* فيما يلي وتظليلها باللون الرمادي. وتعتبر قائمة المصطلحات في *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* جزء من المتطلبات. وتكون في المرة الأولى التي تظهر فيها في القسم ١٤ **بخط غامق**. ولم يتم تظليل الملاحظات والأمثلة التي تم إدراجها من قبل موظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتم عرض الملاحظات الأخرى لموظفي التعليم في مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية بين أقواس ***بخط غامق ومائل***. ولا تشكل الإضافات التي قام بها الموظفون جزء من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* ولم تتم الموافقة عليها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

نطاق هذا القسم

١٤.١ ينطبق هذا القسم على محاسبة **الشركات الزميلة** في **البيانات المالية الموحدة** وفي البيانات المالية للمستثمر الذي لا يعتبر شركة أم غير أن له استثمارا في واحدة أو أكثر من الشركات الزميلة. وتحدد الفقرة ٩.٢٦ متطلبات محاسبة الشركات الزميلة في **البيانات المالية المنفصلة**.

الملاحظات

تنطبق متطلبات القسم ١٤ على محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة بغض النظر عما إذا كان مطلوبا من المنشأة إعداد البيانات المالية الموحدة (انظر أيضا الفقرة ٩.٢٥)

البيانات المالية الأساسية

في حال كان لدى المنشاة واحد أو أكثر من الشركات التابعة، فإن بياناتها المالية "الأساسية" هي بياناتها المالية الموحدة، إلا إذا انطبق الاستثناء في الفقرة ٩.٣. ولا تعتبر البيانات المالية الأساسية للمنشاة التي لا يتعين عليها إعداد البيانات المالية الموحدة بيانات مالية منفصلة.

وعندما لا يكون المنشأة شركات تابعة (وبالتالي لا تعد البيانات المالية الموحدة) فيجب عليها تطبيق القسم ١٤ لمحاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة في بياناتها المالية "الأساسية" (انظر الفقرة ٩.٢٥). ويمكن لمنشاة كتلك عندئذ اختيار (أو يكون مطلوبا منها بموجب القانون في نطاق اختصاصها) إعداد البيانات المالية المنفصلة بالإضافة إلى بياناتها المالية الأساسية.

البيانات المالية المنفصلة

تنطبق متطلبات البيانات المالية المنفصلة في القسم ٩ على محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة فقط عندما تعد المنشأة البيانات المالية المنفصلة، بالإضافة إلى البيانات المالية الموحدة، وفقا للفقرات ٩.٢٤ – ٩.٢٧.

والبيانات المالية المنفصلة هي تلك البيانات المالية التي تم إعدادها وعرضها بالإضافة إلى البيانات المالية "الأساسية" للمنشأة. ولا تقتضي *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* من المنشاة إعداد البيانات المالية المنفصلة. لكن، يمكن أن تختار المنشأة (أو يكون مطلوبا منها بموجب القانون) إعداد البيانات المالية المنفصلة بالإضافة إلى بياناتها المالية "الأساسية".

تعريف الشركات الزميلة

١٤.٢ الشركة الزميلة هي منشأة، بما فيها المنشاة غير المؤسسة مثل شركة التضامن، التي يكون للمستثمر تأثير جوهري عليها وليست **شركة تابعة** ولا حصة في **مشروع مشترك**.

الملاحظات

تعرف الفقرة ١٤.٣ التأثير الجوهري. ويمكن أن يكون لأكثر من منشاة تأثير جوهري على منشاة أخرى في نفس الوقت. لكن، يمكن لمنشاة واحدة السيطرة على أخرى مرحلة من الزمن. ولا تمنع الملكية الجوهرية أو الغالبة من قبل مستثمر آخر المستثمر من يكون له تأثير جوهري.

الشركة التابعة عبارة عن منشأة، بما فيها المنشاة غير المؤسسة مثل شركة التضامن، التي تسيطر عليها منشاة أخرى (تعرف بالشركة الأم). ويحدد القسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة" متطلبات محاسبة الشركات الزميلة وإعداد التقارير بها.

ويمكن تقسيم تعريف السيطرة إلى جزأين (انظر الفقرة ٩.٤):

(١) السلطة للتحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة

(٢) بحيث تحصل على المنافع من نشاطاتها.

لا تعتمد السيطرة على الملكية القانونية ويمكن أن تكون غير فاعلة (أي أنها القدرة على السيطرة وليس ممارسة السيطرة). ولا تحتاج الشركة الأم إلى امتلاك أسهم في شركاتها التابعة (مثلا، منشآت ذات أغراض خاصة معينة). وفي غياب حصة الملكية، يمكن الحصول على المنافع مثلا من فرص البيع التبادلية أو توفير التكاليف.

ويمكن لمنشاة واحدة فقط أن تسيطر على منشاة أخرى في مرحلة زمنية معنية. ومن الضروري تحليل الحقائق والظروف المحيطة بكيفية التحكم بالسياسات المالية والتشغيلية لمنشاة معينة بالتفصيل لتحديد مكمن السيطرة.

والمشروع المشترك عبارة عن ترتيب تعاقدي يقوم بموجبه طرفان أو أكثر بنشاط اقتصادي خاضع للسيطرة المشتركة. ويمكن أن تأخذ المشاريع المشتركة شكل عمليات خاضعة لسيطرة مشتركة أو أصول خاضعة لسيطرة مشتركة أو منشآت خاضعة لسيطرة مشتركة. وتعتبر السيطرة المشتركة مشاركة متفق عليها تعاقديا للسيطرة على نشاط اقتصادي. وهي توجد فقط عندما تقتضي القرارات المالية والتشغيلية الإستراتيجية المتعلقة بالنشاط الموافقة بالإجماع من الأطراف التي تتشارك بالسيطرة (المشاركون في مشروع مشترك). ويحدد القسم ١٥ "الاستثمارات في المشاريع المشتركة" متطلبات محاسبة المشاريع المشتركة وإعداد التقارير بها.

١٤.٣ التأثير الجوهري هو السلطة للمشاركة في قرارات السياسة التشغيلية والمالية للشركة الزميلة ولكن ليس **السيطرة** أو **السيطرة المشتركة** على تلك السياسات.

أ- إذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلا من خلال الشركات التابعة)، بنسبة ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في الشركة الزميلة، فمن المفترض أن للمستثمر تأثيرا جوهريا، إلا إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك.

ب- على نحو مقابل، إذا احتفظ المستثمر بشكل مباشر أو غير مباشر (مثلا من خلال الشركات التابعة)، بنسبة اقل من ٢٠% من سلطة التصويت في الشركة الزميلة، فمن المفترض أنه ليس للمستثمر تأثير جوهري، إلا إذا كان من الممكن أن يظهر هذا التأثير بوضوح.

ج- لا تمنع الملكية الجوهرية أو الغالبة من قبل مستثمر آخر المستثمر من يكون له تأثير جوهري.

الملاحظات

التأثير الجوهري هو السلطة على المشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للشركة الزميلة ولكن السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات. وفي هذا السياق، تشير السلطة إلى القدرة على القيام بأمر ما أو التأثير عليه. ونتيجة لذلك، يكون للمنشاة تأثير جوهري عندما يكون لها حاليا القدرة على ممارسة السلطة، بغض النظر عما إذا كان التأثير الجوهري ظاهر بشكل فاعل أو غير فاعل في الطبيعة.

ويمكن ممارسة الأحكام في تحديد ما إذا كان التأثير الجوهري موجودا. وتفحص الإدارة كافة الحقائق والظروف وجوهري العلاقة في كل حالة تدرسها. وإذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن المستثمر الذي يملك ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في المستثمر فيه لا يملك القدرة على ممارسة التأثير الجوهري، فلا يتم محاسبة الاستثمار على انه شركة زميلة – وتكون هذه هي الحال على الأرجح عندما تعين المحكمة مثلا مصفي لتصفية أعمال المستثمر فيه. وبالمقابل، إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن المستثمر الذي يملك اقل من ٢٠% من سلطة التصويت في المستثمر فيه يملك القدرة على ممارسة التأثير الجوهري، فيتم محاسبة الاستثمار على انه شركة زميلة.

لا توفر *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الكثير من إرشادات التطبيق حول كيفية تحديد التأثير الجوهري. وعند تقدير ما إذا كانت المنشأة تملك تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى، يمكن أن تتطلع الإدارة إلى الإرشادات في المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر الفقرة ١٠.٦ من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم*)، غير انه لا يتعين عليها القيام بذلك. وتشير الفقرة ٧ من معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" (كما صدر في عام ٢٠٠٩) إلى أن وجود التأثير الجوهري للمستثمر مثبت عادة من خلال واحدة أو أكثر من الطرق التالية (ملاحظة، هذه ليست قائمة شاملة):

أ- التمثيل في مجلس الإدارة أو الهيئة الحاكمة الموازية للمستثمر فيه؛ أو

ب- المشاركة في عمليات صنع القرار، بما فيها المشاركة في القرارات بشأن أرباح الأسهم أو التوزيعات الأخرى؛ أو

ج- المعاملات الهامة بين المستثمر والمستثمر فيه؛ أو

د- تبادل موظفي الإدارة؛ أو

ه- توفير المعلومات الفنية الهامة.

ويمكن الحصول على التأثير الجوهري أو فقدانه دون تغيير في مستويات الملكية المطلقة أو النسبية. ويمكن فقدانه على سبيل المثال عندما تصبح الشركة الزميلة خاضعة لسيطرة الحكومة أو المحكمة أو المصفي أو المشرع. علاوة على ذلك، يمكن فقدانه نتيجة لاتفاقية تعاقدية.

عندما يكون المستثمر شركة أم (أي، لديه شركة تابعة أو أكثر)، فإن حقوق التصويت للمجموعة (أي الشركة الأم وشركاتها التابعة) في المستثمر فيه تتجمع بغرض تحديد ما إذا كانت الشركة الأم لها تأثير جوهري على المستثمر فيه. ويتم تجاهل حقوق تصويت الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة الخاصة بالشركة الأم لهذه الغاية حيث أن الشركة الأم لا تسيطر على حقوق التصويت المحتفظ بها من قبل تلك المنشآت.

وكما هو مشار إليه في الفقرة ١٤.٣، إذا احتفظ المستثمر، بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال شركاته التابعة، بنسبة ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في المستثمر فيه، فمن المفترض أن للمستثمر تأثيرا جوهريا. لكن، إذا احتفظ المستثمر بنسبة تزيد على ٥٠% من سلطة التصويت، فمن المفترض وجود السيطرة وليس التأثير الجوهري (انظر الفقرة ٩.٥ من القسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة"). وإذا كان هناك تشارك متفق عليه تعاقديا للسيطرة على النشاط الاقتصادي، فإن السيطرة المشتركة هي التي تكون موجودة

(انظر القسم ١٥ "الاستثمارات في المشاريع المشتركة"). وفي غياب المشاركة المتفق عليها تعاقديا للسيطرة، فإن ملكية ٥٠% من سلطة التصويت ستؤدي إلى افتراض قابل للدحض بشان التأثير الجوهري.

وعندما يكون لمستثمر آخر حصة مسيطرة في منشاة يكون فيها للمستثمر المعد للتقارير حصة حقوق ملكية بحوالي ٢٠%، فلا بد من فحص جوهر تأثير نسبة الـ ٢٠% للمستثمر بشكل جيد لتحديد ما إذا كان تأثيرا جوهريا. ومن الممكن أن يملك المستثمر صكوك أسهم أو خيارات شراء أسهم أو أدوات دين أو حقوق ملكية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية، لتعطي المستثمر سلطة تصويت إضافية أو لتقلل من سلطة تصويت طرف آخر على السياسات المالية والتشغيلية لمنشاة أخرى. وهي تعرف بحقوق التصويت المحتملة. وتأخذ حقوق التصويت المحتملة التي يحتفظ بها المستثمر بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كان للمنشاة تأثير جوهري (انظر الفقرة ١٤.٨(ب)).

أمثلة – تأثير غير جوهري

مثال ١ تملك المنشاة ٧٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب). وتسيطر المنشأة (أ) على المنشأة (ب).

لا تملك المنشأة (أ) تأثيرا جوهريا على المنشأة (ب) – فهي تسيطر على المنشاة (ب). ويتعين على مجموعة المنشاة (أ) توحيد المنشاة (ب) في بيانات مجموعتها المالية (انظر القسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة").

مثال ٢ تملك المنشأة (أ) ٢٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب). وتملك المنشأة (ج) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب). واتفقت المنشأتان (أ) و(ج) تعاقديا على السيطرة المشتركة على المنشأة (ب).

لا تملك المنشاة (أ) تأثيرا جوهريا على المنشأة (ب) – فهي تملك سيطرة مشتركة على المنشاة (ب). ويتعين على المنشأة (أ) محاسبة المنشاة (ب) وفقا للقسم ١٥ "الاستثمارات في الشركات الزميلة".

أمثلة – الأحكام تشير إلى وجود تأثير جوهري

مثال ٣ تملك المنشأة (أ) ٢٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب). ولا تسيطر المنشأة (أ) ولا تملك سيطرة مشتركة على المنشأة (ب).

في غياب دليل على عكس ذلك، فمن المفترض أن المنشاة (أ) لها تأثير جوهري على المنشأة (ب) (أي أن المنشاة (ب) هي شركة زميلة للمنشأة (أ)).

غير أن تحديد أن ملكية ٢٥% للمنشأة (أ) في المنشأة (ب) يؤدي إلى تأثير جوهري لا يعتبر تلقائيا. ويتعين ممارسة الأحكام وقد لا يكون للمنشاة (أ)، بالرغم من ملكية ٢٥% من حقوق التصويت، تأثير جوهري على المنشأة (ب).

وإذا تم تحديد أن المنشاة (أ) لا تملك تأثيرا جوهريا على المنشأة (ب)، عندئذ يتم محاسبة الاستثمار في الأسهم العادية للمنشاة (ب) على انه أداة حقوق ملكية وفقا للقسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية".

مثال ٤ تملك المنشأة (أ) كافة الأسهم العادية في المنشاة (ب). وتملك المنشأة (ب) ٢٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ج).

ولا تسيطر مجموعة المنشأة (أ) (أي المنشاة (أ) وشركتها التابعة (ب)) ولا تملك سيطرة مشتركة على المنشاة (ج)

في غياب دليل على عكس ذلك، فمن المفترض أن المنشاة (أ) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج).

غير أن تحديد أن ملكية ٢٥% للمنشأة (أ) في المنشأة (ج) يؤدي إلى تأثير جوهري لا يعتبر تلقائيا. ويتعين ممارسة الأحكام وقد لا يكون للمنشاة (أ)، بالرغم من ملكية ٢٥% من حقوق التصويت، تأثير جوهري على المنشأة (ج).

وإذا تم تحديد أن المنشاة (أ) لا تملك تأثيرا جوهريا على المنشأة (ج)، عندئذ يتم محاسبة الاستثمار في الأسهم العادية للمنشاة (ج) على انه أداة حقوق ملكية وفقا للقسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية".

مثال ٥ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٤. غير أنه من المفترض في هذا المثال أن المنشأة (ب) تملك فقط ١٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ج) وتملك المنشاة (أ) أيضا ١٠% من الأسهم العادية في المنشأة (ج).

إذا كان المستثمر يحتفظ، بشكل مباشر أو غير مباشر (من خلال الشركات التابعة) بنسبة ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في المستثمر فيه، فمن المفترض أن للمستثمر تأثيرا جوهريا على المستثمر فيه إلا إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك.

ولا يعطي استثمار المنشاة (أ) بنسبة ١٠% في المنشاة (ج)، بحد ذاته، للمنشاة (أ) تأثيرا جوهريا على المنشأة (ج). وعلى نحو مماثل، فإن استثمار المنشاة (ب) بنسبة ١٥% في المنشاة (ج)، بحد ذاته، لا يعطيها تأثيرا جوهريا على المنشأة (ج).

لكن ولأن المنشاة (أ) تسيطر على المنشأة (ب)، فإن استثمار المنشاة (أ) بنسبة ١٠% في المنشاة (ج) يؤخذ مع استثمار المنشاة (ب) بنسبة ١٥% في المنشاة (ج). وعليه، وفي غياب دليل على عكس ذلك، يفترض أن المنشأة (أ) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج). لذلك، تعتبر المنشاة (ج) شركة تابعة للمنشأة (أ).

ويتعين ممارسة الأحكام. وقد لا يكون للمجموعة، بالرغم من ملكية ٢٥% المجتمعة، تأثير جوهري على المنشأة (ج).

وإذا تم تحديد أن المنشاة (أ) لا تملك تأثيرا جوهريا على المنشأة (ج)، عندئذ يتم محاسبة الاستثمار في الأسهم العادية للمنشاة (ج) على انه أداة حقوق ملكية وفقا للقسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية".

مثال ٦ تملك المنشأة (أ) ٣٠% و١٠% على التوالي من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ج). وتملك المنشأة (ب) ٧٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (أ) وقد تحدد أن المنشاة (أ) عبارة عن شركة تابعة للمنشأة (ب). ولا تسيطر المنشأتان (أ) و(ب) ولا تملكان سيطرة مشتركة على المنشأة (ج).

تحتفظ المنشأة (أ) بنسبة ٣٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج). وفي غياب دليل على عكس ذلك، فمن المفترض أن المنشاة (أ) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج) – فالمنشأة (أ) تحتفظ بأكثر من ٢٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج). (إلا إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك) وبالتالي تعتبر المنشأة (ج) شركة زميلة للمنشأة (أ).

تحتفظ المنشأة (ب) بنسبة ٤٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج) (١٠% مباشرة إضافة إلى ٣٠% غير مباشرة من خلال سيطرتها على المنشاة (أ)). وما لم يكن من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك، فمن المفترض أن المنشاة (ب) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج) (أي أن المنشأة (ج) تعتبر شركة زميلة للمنشأة (ب)).

مثال ٧ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٦. لكن في هذا لمثال افترض أن المنشأة (ب) تملك ٣٠% (وليس ٧٠%) من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (أ) و(والمنشاة (أ) ليست شركة تابعة للمنشأة (ب)).

تحتفظ المنشأة بنسبة ٣٠% من حقوق التصويت في المنشأة (ج). وفي غياب دليل على العكس، فمن المفترض أن المنشأة (أ) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج) – فالمنشأة (أ) تحتفظ بأكثر من ٢٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج) (أي، إلا إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك) ولذلك تعتبر المنشأة (ج) شركة زميلة للمنشأة (أ).

ويتم يتم تجال ملكية الشركة الزميلة للمنشاة (ب) عند تقييم ما إذا كان للمنشاة (ب) تأثير جوهري في المنشأة (ج) (لأن المنشأة (ب) لا تسيطر على المنشأة (أ)). وتحتفظ المنشأة (ب) بأقل من ٢٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج) (أي أنها تحتفظ بنسبة ١٠% من سلطة التصويت). وتم تحديد أن المنشأة (ب) ليس لها تأثير جوهري على المنشأة (ج)، إلا إذا كان من الممكن إظهار هذا التأثير بوضوح.

مثال ٨ تملك المنشأتان (أ) و(ب) ٦٠% و٣٠% على التوالي من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ج).

تحتفظ المنشأة (ب) بنسبة ٣٠% من سلطة التصويت في المنشأة (ج). وفي غياب دليل على العكس، فمن المفترض أن المنشأة (ب) لها تأثير جوهري على المنشأة (ج) (أي، إلا إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن الحالة ليست كذلك).

وتسيطر المنشاة (أ) على أكثر من نصف سلطة التصويت في المنشأة (ج). ونتيجة لذلك، وفي غياب دليل على العكس، فمن المفترض أن المنشأة (ا) تسيطر على المنشأة (ج). وتحاسبها المنشأة (أ) على أنها شركة تابعة (المنشأة (ج)) وفقا للقسم ٩ "البيانات المالية الموحدة والمنفصلة".

ولا تمنع الملكية الجوهرية أو الغالبة من قبل مستثمر آخر المستثمر من أن يكون له تأثير جوهري (انظر الفقرة ١٤.٣(ج)). لكن، من الممكن أن تمنع سيطرة المنشأة (أ) على المنشأة (ج) المنشأة (ب) من أن يكون لها سلطة للمشاركة في قرارات السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة (ج). وإذا كانت الحالة كذلك، فلا يكون للمنشأة (ب) تأثير جوهري على المنشأة (ج).

وينبغي دراسة كافة الحقائق والظروف في تقييم ما إذا كان للمنشأة (ب) تأثير جوهري على المنشأة (ج). وإذا كان للمنشأة (ب) تأثير جوهري على المنشأة (ج)، عندئذ تكون المنشاة (ج) شركة زميلة للمنشاة (ب).

القياس – اختيار السياسة المحاسبية

١٤.٤ يحاسب المستثمر كافة استثماراته في الشركات الزميلة باستخدام واحد مما يلي:
أ- نموذج التكلفة في الفقرة ١٤.٥.
ب- طريقة حقوق الملكية في الفقرة ١٤.٨.
ج- نموذج القيمة العادلة في الفقرة ٤.٩.

الملاحظات

ينطبق اختيار السياسة المحاسبية في الفقرة ١٤.٤ على محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة بغض النظر عما إذا كان يتعين على المنشأة إعداد بيانات مالية موحدة (انظر الفقرة ١٤.١).
وبالنسبة للمنشأة التي تختار محاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية (انظر الفقرة ١٤.٤(ب)) ويتعين عليها إعداد بيانات مالية منفصلة (كما في الفقرة ٩.٢) أو تختار القيام بذلك، فيجب عليها محاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة في بياناتها المالية المنفصلة إما بالتكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة أو بالقيمة العادلة مع الاعتراف التغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة (كما في الفقرة ٩.٢٦).

نموذج التكلفة

١٤.٥ يقيس المستثمر استثماراته في الشركات الزميلة، عدا تلك التي لها عرض أسعار منشور (انظر الفقرة ١٤.٧) بالتكلفة مطروحا منها أية **خسائر انخفاض قيمة** متراكمة معترف بها وفقا للقسم ١٧ "انخفاض قيمة الأصول".

١٤.٦ يعترف المستثمر بأرباح الأسهم والتوزيعات الأخرى المقبوضة من الاستثمار كدخل دون اعتبار لما إذا كانت التوزيعات من أرباح متراكمة للشركة الزميلة ناشئة قبل أو بعد تاريخ الاستملاك.

١٤.٧ يقيس المستثمر استثماراته في الشركات الزميلة التي لها عرض أسعار منشور باستخدام نموذج القيمة العادلة (انظر الفقرة ١٤.٩).

الملاحظات

لا يوجد عرض أسعار منشور

يقوم المستثمر الذي اختار نموذج التكلفة (انظر الفقرة ١٤.٤(أ)) بمحاسبة استثماراته في الشركات الزميلة والتي ليس لها عرض أسعار منشور باستخدام نموذج التكلفة مقابل انخفاض القيمة. وفي كل تاريخ إعداد تقارير، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، يجب أن يدرس المستثمر ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة هذه الاستثمارات (انظر الفقرات ٢٧.٧ – ٢٧.٩ و٢٧.٢٩). وإذا كانت موجودة، فيجب عليه عمل اختبار انخفاض القيمة (انظر الفقرات ٢٧.١٠ – ٢٧.٢٠) وإذا وجد أن الاستثمار قد انخفضت قيمته (أو تم اكتشاف انخفاض قيمة من فترة سابقة قد تم عكسه) فعليه الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة (أو عكس خسارة انخفاض القيمة) في الربح أو الخسارة (انظر الفقرات ٢٧.٦ و٢٧.٣٠).

عرض الأسعار المنشور

يقوم المستثمر الذي اختار نموذج التكلفة (انظر الفقرة ١٤.٤(أ)) بمحاسبة استثماراته في الشركات الزميلة والتي ليس لها عرض أسعار منشور باستخدام نموذج القيمة العادلة (انظر الفقرة ١٤.٧)). ولا يتم اختبار الاستثمارات المسجلة بالقيمة العادلة لانخفاض القيمة.

أمثلة – نموذج التكلفة

الحقائق في الأمثلة ٩–١٤ هي نفسها في الأمثلة ١٥–٢٠ (طريقة حقوق الملكية) والأمثلة ٢٥–٣١ (نموذج القيمة العادلة). لكن، في الأمثلة ٩–١٤، يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام نموذج التكلفة.

مثال ٩ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة[1]. وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، اعترفت المنشاة (ب) بربح مقداره ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣٠ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشاة (ب) ودفعت أرباح أسهم بقيمة ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×١. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة. لكن لم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بدخل أرباح أسهم بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشاة (ب)) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي التكلفة). ويجب أن تدرس المنشأة (أ) أيضا ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها و، إن كان كذلك، إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول". وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة انخفاض قيمة لان القيمة العادلة (٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة) مطروحا منها تكاليف البيع للاستثمار تتجاوز قيمتها المسجلة (٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ١٠ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٩. لكن، في هذا المثال، أعلنت المنشاة (ب) في ٢ يناير ٢٠×١ عن أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×٠ وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

[1] في هذا المثال، وفي كافة الأمثلة في هذه الوحدة، يتم تسمية المبالغ النقدية بوحدات العملة

وفقا للفقرة ١٤.٦، يجب على المنشاة (أ)، دون النظر إلى ما إذا كانت التوزيعات من الأرباح المتراكمة للمنشاة (ب) الناشئة قبل أو بعد ١ يناير ٢٠×١، الاعتراف بدخل أرباح أسهم بقيمة ٧٥.٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (العملية الحسابية: ٣٠% × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة في ٢ يناير + ٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة في ٣١ ديسمبر).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، أبلغت المنشاة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي التكلفة).

يمكن أن يعتبر دفع أرباح الأسهم من أرباح ما قبل الاستملاك في ٢ يناير ٢٠×١ مؤشرا على انخفاض القيمة يمكن أن يؤدي، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، إلى اختبار انخفاض قيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١. وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة انخفاض قيمة لان القيمة العادلة (٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة) مطروحا منها مطروحا منها تكاليف البيع للاستثمار تتجاوز قيمتها المسجلة (٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ١١ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٩. لكن، في هذا المثال، هناك عرض أسعار منشور للمنشاة (ب).

يجب على المنشاة (أ) الاعتراف بدخل أرباح أسهم بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشأة (ب)) وزيادة في القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشاة (ب) بقيمة ١٢٥.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي القيمة العادلة).

ملاحظة: بالرغم من أن المنشأة (أ) اختارت نموذج التكلفة كسياسة محاسبية لاستثماراتها في الشركات الزميلة، فهي تحاسب استثماراتها في المنشاة (ب) باستخدام نموذج القيمة العادلة لان لها عرض أسعار منشور.

مثال ١٢ في ١ مارس ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشاة (ب) أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×١. وأبلغت المنشأة (ب) عن ربح بقيمة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٢٩٣.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع بقيمة ٣.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

يجب على المنشاة (أ) الاعتراف بدخل أرباح أسهم بقيمة ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة (٣٠% × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشأة (ب)).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي التكلفة مطروحا منها انخفاض القيمة المتراكم).

يمكن أن يعتبر دفع أرباح الأسهم جزئيا من أرباح ما قبل الاستملاك في ١ مارس ٢٠×١ مؤشرا على انخفاض القيمة يمكن أن يؤدي، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، إلى اختبار انخفاض قيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١. لذلك انخفضت القيمة المسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ إلى ٢٩٠.٠٠٠

وحدة عملة (أي القيمة الأقل من بين المبلغ القابل للاسترداد وقيمتها المسجلة قبل انخفاض القيمة (٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة)).

وتعترف المنشاة (أ) بخسارة انخفاض قيمة مقدارها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

مثال ١٣ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتكبدت المنشاة (ب) خسارة بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ولم تعلن عن أرباح أسهم. علاوة على ذلك، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١، كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٣١٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٣٢٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة بقيمة ١٥.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وليس للمنشاة (ب) تأثير على ربح أو خسارة المنشأة (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، لأن المنشأة (ب) لم تعلن عن أرباح أسهم ولم تنخفض قيمة استثمار المنشاة (أ) في المنشأة (ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (أي القيمة المسجلة (٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة) اقل من المبلغ القابل للاسترداد (٣١٠.٠٠٠ وحدة عملة)).

مثال ١٤ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٣، لكن في هذا المثال، كان المبلغ القابل للاسترداد في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ لاستثمار المنشأة (أ) في المنشأة (ب) يساوي ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة بمقدار ٢٧٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكلفة البيع المقدرة ومقدارها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة).

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بخسارة انخفاض قيمة مقدارها ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (تكلفة مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها مبلغ قابل للاسترداد مقداره ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة (انظر القسم ٢٧).

طريقة حقوق الملكية

١٤.٨ بموجب طريقة حقوق الملكية للمحاسبة، يتم الاعتراف مبدئيا باستثمار حقوق الملكية بسعر المعاملة (بما في ذلك تكاليف المعاملة) ويتم تعديله لاحقا ليعكس حصة المستثمر في **الربح أو الخسارة** و**الدخل الشامل الآخر** للشركة الزميلة.

أ- التوزيعات والتعديلات الأخرى على القيمة المسجلة. تخفض التوزيعات المقبوضة من الشركة الزميلة من القيمة المسجلة للاستثمار. ويمكن أن تكون التعديلات على القيمة المسجلة مطلوبة نتيجة للتغييرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة الناشئة عن بنود الدخل الشامل الآخر.

ب- حقوق التصويت المحتملة. بالرغم من أن حقوق التصويت المحتملة تأخذ بعين الاعتبار عند تحديد إمكانية وجود تأثير جوهري، يقيس المستثمر حصته في الربح أو الخسارة في الشركة الزميلة وحصته في التغييرات في حقوق ملكية الشركة الزميلة على أساس حصص الملكية الحالية. ولا تعكس هذه القياسات الممارسة المحتملة أو التحويل المحتملة لحقوق التصويت.

ج- الشهر الضمنية وتعديلات القيمة العادلة. عند استملاك الاستثمار في الشركة الزميلة، يحاسب المستثمر أي فرق (سواء كان ايجابيا أو سلبيا) بين تكلفة الاستثمار أو حصة المستثمر في القيم العادلة لصافي الأصول القابلة للتحديد للشركة الزميلة وفقا للفقرات ١٩.٢٢ – ١٩.٢٤. ويقوم المستثمر بتعديل حصته في أرباح أو خسائر الشركة الزميلة بعد الاستملاك لمحاسبة الاستهلاك

الإضافي أو الإطفاء للأصول القابلة للاستهلاك أو القابلة للإطفاء للشركة الزميلة (بما فيها الشركة) على أساس الزيادة في قيمها العادلة على قيمها المسجلة في وقت استملاك الاستثمار.

د- انخفاض القيمة. إذا كان هناك مؤشر على أن الاستثمار في الشركة الزميلة قد تنخفض قيمته، يختبر المستثمر كامل القيمة المسجلة للاستثمار لانخفاض القيمة وفقا للقسم ٢٧ كأصل منفرد. ولا يتم اختبار أي شهرة مشمولة كجزء من القيمة المسجلة للاستثمار في الشركة الزميلة بشكل منفصل لانخفاض القيمة ولكن كجزء من اختبار انخفاض القيمة للاستثمار ككل.

ه- معاملات المستثمر مع الشركة الزميلة. إذا تمت محاسبة الشركة الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية، يلغي المستثمر الأرباح والخسائر غير المتحققة الناتجة من معاملات بيع الأصول من الشركة الزميلة إلى المستثمر (من الشركة إلى الزميلة) وبيع الأصول من المستثمر إلى الشركة الزميلة (المستثمر إلى الشركة الزميلة) بمقدار حصة المستثمر في الشركة الزميلة. ويمكن أن توفر الخسائر غير المتحققة على هذه المعاملات دليلا على انخفاض القيمة للأصول المنقول.

و- تاريخ البيانات المالية للشركة الزميلة. عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، يستخدم المستثمر البيانات المالية للشركة الزميلة كما من نفس التاريخ للبيانات المالية للمستثمر إلا إذا كان **من غير المجدي** القيام بذلك. وإذا كان من غير المجدي، يستخدم المستثمر البيانات المالية الأحدث المتوفرة للشركة الزميلة، مع عمل التعديلات لتأثيرات أي معاملات أو أحداث جوهرية وقعت بين نهايتي فترة المحاسبة.

ز- السياسات المحاسبية للشركة الزميلة. إذا استخدمت الشركة الزميلة سياسات محاسبية مختلفة عن التي يستخدمها المستثمر، يقوم المستثمر بتعديل البيانات المالية للشركة الزميلة لتعكس سياسات المستثمر المحاسبية لغايات تطبيق طريقة حقوق الملكية إلا إذا كان من غير المجدي القيام بذلك.

ح- الخسائر الزائدة عن الاستثمار. إذا كانت حصة المستثمر من خسائر الشركة الزميلة تساوي أو تتجاوز القيمة المسجلة لاستثماره في الشركة الزميلة، يتوقف المستثمر عن الاعتراف بالخسائر الإضافية. وبعد تخفيض حصة المستثمر إلى صفر، يعترف المستثمر بالخسائر الإضافية من خلال مخصص (انظر القسم ٢١ "المخصصات والبنود المحتملة") فقط بمقدار تكبد المستثمر لالتزامات قانونية أو نافعة أو عمله لدفعات نيابة عن الشركة الزميلة. وإذا أبلغت الشركة الزميلة لاحقا عن أرباح، يعود المستثمر إلى الاعتراف بحصته من تلك الأرباح فقط بعد أن تساوي حصته من الأرباح حصة الخسائر غير المعترف بها.

ط- إيقاف طريقة حقوق الملكية. يتوقف المستثمر عن استخدام طريقة حقوق الملكية من تاريخ توقف ذلك التأثير الجوهري.

١- إذا أصبحت الشركة الزميلة شركة تابعة أو مشروعا مشتركا، يعيد المستثمر قياس حصة حقوق ملكيته المحتفظ بها سابقا إلى القيمة العادلة ويعترف بالربح أو الخسارة الناتجة في الربح أو الخسارة.

٢- إذا خسر المستثمر التأثير الجوهري على الشركة الزميلة نتيجة للتصرف بشكل كامل أو جزئي، فعليه إلغاء الاعتراف بتلك الشركة الزميلة والاعتراف في الربح أو الخسارة بالفرق بين مجموع العوائد المقبوضة إضافة إلى القيمة العادلة لأي مصلحة مستبقاة، من ناحية، وبين القيمة المسجلة للاستثمار في الشركة الزميلة في تاريخ فقدان التأثير الجوهري من ناحية أخرى. بعد ذلك، يحاسب المستثمر أية مصلحة مستبقاة باستخدام القسم ١١ "لأدوات المالية الأساسية" والقسم ١٢ "الأدوات المالية الأخرى"، حسبما هو ملائم.

٣- إذا خسر المستثمر التأثير الجوهري لأسباب غير التصرف الجزئي بشركته الزميلة، يعتبر المستثمر القيمة المسجلة للاستثمار في ذلك التاريخ على أنها أساس التكلفة الجديدة ويحاسب الاستثمار باستخدام الأقسام ١١ و١٢ حسبما هو ملائم.

أمثلة – طريقة حقوق الملكية

الحقائق في الأمثلة ١٥–٢٠ هي نفسها في الأمثلة ٩–١٤ (نموذج التكلفة) والأمثلة ٢٥–٣١ (نموذج القيمة العادلة). لكن، في الأمثلة ١٥–٢٠، يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

مثال ١٥ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة[٢]. وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، اعترفت المنشاة (ب) بربح مقداره ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣٠ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشاة (ب) ودفعت أرباح أسهم بقيمة ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×١. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة. لكن لم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ ربح المنشاة (ب) للسنة) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٧٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الأرباح مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم). ويجب أن تدرس المنشأة (أ) أيضا ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها و، إن كان كذلك، إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول". وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة انخفاض قيمة لان القيمة العادلة (٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة) مطروحا منها تكاليف البيع للاستثمار تتجاوز قيمتها المسجلة (٣٧٥.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ١٦ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٥. لكن، في هذا المثال، أعلنت المنشاة (ب) في ٢ يناير ٢٠×١ عن أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×٠ وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

يجب على المنشاة (أ)، الاعتراف بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) للسنة) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الأرباح مطروحا منها ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ أرباح أسهم). ويجب أن تجري المنشأة (أ) أيضا ما اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول".

يمكن أن يعتبر دفع أرباح الأسهم من أرباح ما قبل الاستملاك في ٢ يناير ٢٠×١ مؤشرا على انخفاض القيمة يمكن أن يؤدي، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، إلى اختبار انخفاض قيمة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (أي، يجب أن تحسب المنشاة على الأقل في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ المبلغ القابل للاسترداد لاستثمارها في المنشأة (ب) و،إذا كان المبلغ القبل للاسترداد اقل من القيمة المسجلة، تخفيض القيمة المسجلة إلى المبلغ القابل للاسترداد). وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة

[٢] في الأمثلة ١٥–٢٣، من المفترض عدم وجود شهرة ضمنية ولا تعديلات قيمة عادلة. ويوضح المثال ٢٤ الشهرة الضمنية وتعديلات القيمة العادلة.

انخفاض قيمة لان القيمة العادلة (٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة) مطروحا منها مطروحا منها تكاليف البيع للاستثمار تتجاوز قيمتها المسجلة (٣٤٥.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ١٧ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٥. لكن، في هذا المثال، هناك عرض أسعار منشور للمنشاة (ب).

يجب على المنشاة (أ)، الاعتراف بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ١٢٠.٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) للسنة) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٧٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الأرباح مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم). يجب أن تدرس المنشأة (أ) أيضا ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها و، إن كان كذلك، إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول". وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة انخفاض قيمة لان القيمة العادلة (٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة) مطروحا منها تكاليف البيع للاستثمار تتجاوز قيمتها المسجلة (٣٧٥.٠٠٠ وحدة عملة)[٣].

مثال ١٨ في ١ مارس ١×٢٠، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠، أعلنت المنشاة (ب) أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ١×٢٠. وأبلغت المنشأة (ب) عن ربح بقيمة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠. وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠ كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٢٩٣.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع بقيمة ٣.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

على افتراض أن المنشأة (ب) كسبت ربحها بصورة متساوية خلال السنة، يجب على المنشاة (أ) الاعتراف بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ٢٠.٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة (٣٠% × ٦٦.٦٦٧ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) لفترة ١٠ شهور المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠).

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة الشركة الزميلة في الأرباح مطروحا منها ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم).

يمكن أن يعتبر دفع أرباح الأسهم من أرباح ما قبل الاستملاك في ١ مارس ١×٢٠ مؤشرا على انخفاض القيمة يمكن أن يؤدي، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، إلى اختبار انخفاض قيمة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠. وفي هذه الحالة، لن يكون هناك أية خسارة انخفاض قيمة لان المبلغ القابل للاسترداد (٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة) للاستثمار يساوي قيمته المسجلة (٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ١٩ في ١ يناير ١×٢٠، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

[٣] ملاحظة: عدا المقدار الذي تكون فيه القيمة العادلة ذات علاقة باختبار انخفاض القيمة وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول" لا يتم استخدام سعر السوق في محاسبة الاستثمارات باستخدام طريقة حقوق الملكية.

وتكبدت المنشأة (ب) خسارة بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ ولم تعلن عن أرباح أسهم. علاوة على ذلك، وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١، كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٣١٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٣٢٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة بقيمة ١٥.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

يجب على المنشاة (أ)، الاعتراف بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة (أي، ٣٠% × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة خسارة متكبدة من قبل المنشاة (ب) للسنة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٢٧٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة الشركة الزميلة في الخسارة).

ولم تنخفض قيمة استثمار المنشاة (أ) في المنشأة (ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (أي القيمة المسجلة (٢٧٠.٠٠٠ وحدة عملة) اقل من المبلغ القابل للاسترداد (٣١٠.٠٠٠ وحدة عملة)).

مثال ٢٠ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٩، لكن في هذا المثال، كان المبلغ القابل للاسترداد في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ لاستثمار المنشأة (أ) في المنشأة (ب) يساوي ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة بمقدار ٢٧٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكلفة البيع المقدرة ومقدارها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة).

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بحصتها في خسارة شركتها الزميلة ومقدارها ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي، ٣٠% × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة خسارة متكبدة من قبل المنشاة (ب) للسنة) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١) وانخفاض قيمة لاستثمارها في المنشاة (ب) بمقدار ٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: تكلفة مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها حصتها في خسارة شركتها الزميلة ومقدارها ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة = قيمة مسجلة قبل انخفاض القيمة مقدارها ٢٧٠.٠٠٠ وحدة عملة. ٢٧٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها المبلغ القابل للاسترداد ومقداره ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة = خسارة انخفاض قيمة مقدارها ٥.٠٠٠ وحدة عملة). على التوالي في الربح أو الخسارة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: تكلفة مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها حصتها في خسارة شركتها الزميلة ومقدارها ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها خسارة انخفاض قيمة متراكمة مقدارها ٥.٠٠٠ وحدة عملة).

مثال ٢١ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٥، لكن في هذا المثال، اشترت المنشأة في عام ٢٠×١ سلعا مقابل ١٠٠.٠٠٠ وحدة من المنشأة (ب). وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كان ما نسبته ٦٠% من السلع المشتراة من المنشأة (ب) في مخزون المنشأة (أ) (أي أنها لم يتم بيعها من قبل المنشأة (أ)). وتبيع المنشأة (ب) السلع بنسبة ٥٠% ربح على التكلفة.

يجب على المنشاة (أ)، الاعتراف بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ١١٤.٠٠٠ وحدة عملة (أي، ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) للسنة = ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ٣٠% × ٢٠.٠٠٠[٤] [٥]وحدة عملة ربح غير متحقق = ١١٤.٠٠٠ وحدة عملة) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

[4] تم في هذا المثال تجاهل التأثيرات الضريبية لإلغاء الربح غير المتحقق.

في هذا المثال، من المفترض أن المنشاة تتبع سياسة محاسبية بإلغاء الربح غير المتحقق من معاملات بيع الأصول من الشركة الزميلة إلى المستثمر مع الشركة الزميلة مقابل القيمة المسجلة للشركة الزميلة[٦]. في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بمبلغ ٣٦٩.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: تكلفة مقدارها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة + ١١٤.٠٠٠ وحدة عملة حصة من الأرباح (حدث معدل لإلغاء الربح غير المتحقق) مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم). ويجب أن تدرس المنشأة (أ) أيضا ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها و، إن كان كذلك، إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول".

ملاحظة: في هذا المثال، تقيس المنشاة (أ) المخزون الذي تم شراؤه من المنشأة (ب) بمبلغ ٦٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي، ٦٠% غير مباع × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة مشترى) لان الربح غير المتحقق، بمقدار حصتها في المنشأة (ب)، تم إلغاؤه من القيمة المسجلة لاستثمارها في المنشأة (ب).

مثال ٢٢ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٢٥% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. ويساوي سعر الشراء القيمة العادلة لنسبة ٢٥% من القيمة العادلة لأصول المنشأة (ب) القابلة للتحديد مطروحا منها ٢٥% التزاماتها القابلة للتحديد.

وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، اعترفت المنشأة (ب) بخسارة مبلغها ٦٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وليس لدى المنشاة (أ) التزام نافع أو قانوني فيما يتعلق بشركتها الزميلة ولم تقم بعمل دفعات نيابة عنها.

اعترفت المنشأة (ب) بالربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٢ بقيمة ٨٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وليس هناك عرض أسعار منشور.

٢٠×١

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بخسارة قيمتها ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة من شركتها الزميلة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ (أي، ٢٥% × ٦٠٠.٠٠٠ وحدة عملة خسارة المنشأة (ب) للسنة = ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة. لكن، تحد المنشاة من الخسارة المعترف بها لاستثمارها وقيمته ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة في الشركة الزميلة).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تقيس المنشأة استثمارها في شركتها الزميلة (المنشاة (ب) بمبلغ صفر وحدة عملة (العملية الحسابية: ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة مطروحا منها ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الخسائر).

٢٠×٢

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة كحصتها من أرباح شركتها الزميلة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٢٠×٢ (أي، ٢٥% × ٨٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) للسنة = ٢٠٠.٠٠٠ وحدة عملة الحصة من ربح الشركة الزميلة. ولم يتم الاعتراف بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة ربح الشركة الزميلة مطروحا منها ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة خسارة في عام ٢٠×١).

---

[٥] العملية الحسابية: ٦٠% من المخزون الذي تم جلبه من المنشأة (ب) غير المباع من قبل المنشأة (أ) × ٣٣.٣٣٣ ربح معترف به من قبل المنشأة (ب) (أي، ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة إيراد مطروحا منه ٦٦.٦٦٧ وحدة عملة تكلفة سلع مباعة (أي، ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة سعر بيع ÷ (١٠٠% + ٥٠% ربح على التكلفة)).

[٦] تكون السياسة المحاسبية البديلة هي إلغاء الربح غير المتحقق في معاملات بيع الأصول من الشركة الزميلة إلى المستثمر مقابل الأصل المنقول (في هذه الحالة المخزون).

في ٣١ ديسمبر ٢×٢٠، يجب أن تقيس المنشأة استثمارها في شركتها الزميلة (المنشأة (ب)) بمبلغ ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة مطروحا منها ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الخسائر المعترف بها في عام ١×٢٠ + ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الربح المعترف به في عام ٢×٢٠).

مثال ٢٣ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٥. لكن في هذا المثال، خسرت المنشأة (أ) في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ التأثير الجوهري على المنشأة (ب) عندما خفضت ملكيتها في المنشأة (ب) إلى ١٥% من خلال بيع نصف أسهمها في المنشأة (ب) إلى طرف ثالث مستقل مقابل ٢١٢.٥٠٠ وحدة عملة. وتم تكبد تكاليف معاملة بقيمة ٥.٠٠٠ وحدة عملة في بيع الأسهم.

يجب أن تعترف المنشأة (أ) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠:

- بدخل من شركتها الزميلة بقيمة ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ (أي، ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشاة (ب) للسنة = ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة).
- ربح عند إلغاء الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: (٢١٢.٥٠٠٠ وحدة عملة عوائد من بيع الأسهم مطروحا منها ٥.٠٠٠ وحدة عملة تكاليف معاملة + ١٢١.٥٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة للمصلحة المستبقاة) مطروحا منها ٣٧٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة للاستثمار في المنشأة (ب) عند فقدان التأثير الجوهري). لمحاسبة هذه المعاملة، تعترف المنشأة بقيد اليومية التالية:

منه النقد	207,500 وحدة عملة [أ]	
منه الأداة المالية – استثمار حقوق الملكية (أسهم المنشاة (ب))	212,500 وحدة عملة [ب]	
له الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))		375,000 وحدة عملة [ج]
له الربح أو الخسارة		45,000 وحدة عملة
للاعتراف بالكسب على إلغاء الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))		

[أ] ٢١٢.٥٠٠ وحدة عملة عوائد من بيع الأسهم مطروحا منها ٥.٠٠٠ وحدة عملة تكاليف معاملة متكبدة

[ب] القيمة العادلة للمصلحة المستبقاة في المنشأة (ب)

[ج] القيمة المسجلة للاستثمار في الشركة الزميلة التي تم إلغاء الاعتراف بها (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الأرباح مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ أرباح أسهم)

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، ووفقا للقسم ١١ "الأدوات المالية الأساسية"، يجب أن تصنف المنشأة (أ) استثمارها في المنشاة (ب) كأصل مالي ووفقا للفقرة ١٤.٨(١)(٢) تقيس استثمارها في المنشاة (ب) بمبلغ ٢١٢.٥٠٠ وحدة عملة (أي، القيمة العادلة في تاريخ فقدان التأثير الجوهري). بعد ذلك، تحاسب المنشاة (أ) استثمارها في المنشاة (ب) وفقا للفقرة ١١.١٤(ج).

مثال ٢٤ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ١٥. لكن في هذا المثال، كانت حصة المنشاة (أ) في ١ يناير ١×٢٠ من القيم العادلة للأصول القابلة للتحديد للمنشاة (ب) تساوي ٢٨٠.٠٠٠ وحدة عملة وتجاوزت القيمة العادلة لواحد من أصول المنشاة (ب) (آلة) قيمتها المسجلة (في بيان المركز المالي للمنشأة (ب)) بمقدار ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتم استهلاك تلك الآلة بطريقة القسط الثابت لتصل إلى قيمة متبقية تساوي صفر خلال عمرها الإنتاجي المتبقي ومدته ٥ سنوات.
قدرت المنشأة (أ) العمر الإنتاجي للشهرة الضمنية بفترة ٥ سنوات.

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بدخل من شركتها الزميلة بمبلغ ١١٣.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ (أي، ٣٠% × ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح المنشأة

(ب) للسنة مطروحا منها ٤.٠٠٠ وحدة عملة[أ] إطفاء للشهرة الضمنية مطروحا منها ٣٠% × ١٠.٠٠٠ وحدة عملة[ب] تعديل استهلاك))[٧].

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة عن استثمارها في المنشاة (ب) (شركة زميلة) بمبلغ ٣٦٨.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ١١٣.٠٠٠ وحدة عملة حصة في الأرباح مطروحا منها ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم). ويجب أن تدرس المنشاة (أ) ما إذا كان هناك مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها وإن كان كذلك إجراء اختبار انخفاض القيمة وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول".

(أ) ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة استملاك مطروحا منها ٢٨٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة القيم العادلة للأصول القابلة للتحديد = ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة شهرة ضمنية. ٠٠٠ وحدة عملة شهرة ضمنية ÷ ٥ سنوات عمر إنتاجي = ٤.٠٠٠ وحدة عملة مصروف إطفاء

(ب) ٥٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة آلة "إضافية" ÷ ٥ سنوات عمر إنتاجي = ١٠.٠٠٠ وحدة عملة استهلاك

نموذج القيمة العادلة

١٤.٩ عند الاعتراف بالاستثمار في الشركة الزميلة مبدئيا، يقيسه المستثمر بسعر المعاملة. ويستثني سعر المعاملة تكاليف المعاملة.

١٤.١٠ في كل **تاريخ إعداد تقارير**، يقيس المستثمر استثماراته في الشركات الزميلة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة، باستخدام إرشادات التقييم العادل في الفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢. ويقوم المستثمر الذي يستخدم نموذج القيمة العادلة باستخدام نموذج التكلفة لأي استثمار في الشركة الزميلة التي يكون من غير المجدي بالنسبة لها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

الملاحظات

من غير المجدي قياس القيمة العادلة بشكل موثوق دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما

من غير المجدي تطبيق المتطلب إذا كانت المنشاة غير قادرة على تطبيقه بعد بذل كل جهد معقول لعمل ذلك. ويعتبر "عدم الجدوى" عقبة كبيرة. ويعتبر ما يشكل تكلفة أو جهد لا داعي لهما مسألة ترجع للتقدير.

ويقوم المستثمر الذي يختار نموذج القيمة العادلة (انظر الفقرة ١٤.٤(ج)) بمحاسبة استثماراته في الشركات الزميلة التي يكون من غير المجدي بالنسبة لها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما باستخدام نموذج التكلفة مقابل انخفاض القيمة. وفي كل تاريخ إعداد تقارير، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، يجب على المستثمر أن تدرس ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثماراته (انظر الفقرات ٢٧.٧ – ٢٧.٩ و٢٧.٢٩) و، إن كان كذلك، يجب عليه إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا (انظر الفقرات ٢٧.١٠ – ٢٧.٢٠). وإذا وجد أن الاستثمار قد انخفضت قيمته (أو تم اكتشاف انخفاض قيمة من فترة سابقة قد تم عكسه) فعلى المستثمر الاعتراف بخسارة انخفاض القيمة (أو عكس خسارة انخفاض القيمة) في الربح أو الخسارة (انظر الفقرات ٢٧.٦ و٢٧.٣٠).

كافة الاستثمارات الأخرى في الشركات الزميلة

ويقوم المستثمر الذي يختار نموذج القيمة العادلة (انظر الفقرة ١٤.٤(ج)) بمحاسبة استثماراته في الشركات الزميلة التي يكون من غير المجدي بالنسبة لها قياس القيمة العادلة بشكل موثوق دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما باستخدام نموذج القيمة العادلة. ولا يتم اختبار هذه الاستثمارات لانخفاض القيمة.

[٧] تم في هذا المثال تجاهل التأثيرات الضريبية للشهرة الضمنية وتعديلات القيمة العادلة.

ويعتبر نموذج القيمة العادلة انه يوفر معلومات أكثر أهمية للمقرضين من الطرق الأخرى. وترجع المنشأة التي تختار تطبيق نموذج القيمة العادلة إلى الفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢ للإرشادات في قياس القيمة العادلة (انظر الوحدة ١١ "الأدوات المالية الأساسية").

أمثلة – نموذج القيمة العادلة

الحقائق في الأمثلة ٢٥–٣١ هي نفسها في الأمثلة ٩–١٤ (نموذج التكلفة) والأمثلة ١٥–٢٠ (طريقة حقوق الملكية). لكن، في الأمثلة ٢٥–٣١، يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام نموذج القيمة العادلة.

مثال ٢٥ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وبالنسبة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، اعترفت المنشاة (ب) بربح مقداره ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣٠ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشاة (ب) ودفعت أرباح أسهم بقيمة ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×١. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة. لكن لم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

خلال تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب على المنشأة (أ):

- أن تعترف المنشأة (أ) بدخل أرباح أسهم بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشاة (ب))؛[8] و
- أن تعترف بزيادة في القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشاة (ب) بقيمة ١٢٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي، ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ١ يناير ٢٠×١).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمته العادلة ومبلغها ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٢٦ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٢٥. لكن، في هذا المثال، أعلنت المنشاة (ب) في ٢ يناير ٢٠×١ أيضا عن أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ٢٠×٠ وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ كانت القيمة العادلة لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) تساوي ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

خلال تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب على المنشأة (أ):

- أن تعترف المنشأة (أ) بدخل أرباح أسهم بقيمة ٧٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة من التوزيع الأول + ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة من التوزيع الثاني)؛ و
- أن تعترف بزيادة في القيمة العادلة بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي، ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ١ يناير ٢٠×١).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمته العادلة ومبلغها ٤٠٠.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٢٧ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٢٥. لكن، في هذا المثال، هناك عرض أسعار منشور للمنشاة (ب).

[8] في هذا المثال وكافة الأمثلة الأخرى في هذه الوحدة والتي يحاسب فيها المستثمر حصصه في الشركات الزميلة باستخدام نموذج القيمة العادلة، يعترف المستثمر بأرباح أسهم من شركاته الزميلة في الربح أو الخسارة عند تحديد حقه باستلام أرباح الأسهم.

خلال تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب على المنشأة (أ):

- أن تعترف بدخل أرباح أسهم بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشأة (ب))؛ و
- أن تعترف بزيادة في القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشاة (ب) بقيمة ١٢٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ١ يناير ١×٢٠).

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمته العادلة ومبلغها ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٢٨ في ١ مارس ١×٢٠، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠، أعلنت المنشاة (ب) أرباح أسهم بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة لسنة ١×٢٠. وأبلغت المنشأة (ب) عن ربح بقيمة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠. وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠ كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٢٩٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٢٩٣.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع بقيمة ٣.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

خلال تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب على المنشأة (أ):

- أن تعترف بدخل أرباح أسهم بقيمة ٣٠.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة (٣٠% × ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشأة (ب))؛ و
- أن تعترف بزيادة في القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشاة (ب) كمصروف بقيمة ٧.٠٠٠ وحدة عملة في الربح أو الخسارة (أي، ٤٢٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ١ يناير ١×٢٠).

في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمته العادلة ومبلغها ٢٩٣.٠٠٠ وحدة عملة.

ملاحظة: لا يتم اختبار الاستثمارات التي تسجل باستخدام نموذج القيمة العادلة لانخفاض القيمة. وعليه، لا يتم اقتطاع التكاليف المقدرة وقيمتها ٣.٠٠٠ وحدة عملة خلال تحديد القيمة العادلة للاستثمار.

مثال ٢٩ في ١ يناير ١×٢٠، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ب) مقابل ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتكبدت المنشاة (ب) خسارة بقيمة ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ ولم تعلن عن أرباح أسهم. علاوة على ذلك، وفي ٣١ ديسمبر ١×٢٠، كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة (أ) في المنشاة (ب) يساوي ٣١٠.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة مقدارها ٣٢٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكاليف البيع المقدرة بقيمة ١٥.٠٠٠ وحدة عملة). ولم يكن هناك عرض أسعار منشور للمنشأة (ب).

خلال تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١×٢٠، يجب على المنشأة (أ) الاعتراف بدخل قيمته ٢٥.٠٠٠ وحدة عملة للزيادة في القيمة العادلة لاستثمارها في المنشاة (ب) (أي، ٣٢٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة معترف بها مبدئيا في ١ يناير ١×٢٠).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمتها العادلة ومبلغها ٣٢٥.٠٠٠ وحدة عملة. (ملاحظة: على عكس تحديد المبلغ القابل للاسترداد، فإن تكاليف البيع لا تقتطع من القيمة العادلة عند استخدام نموذج القيمة العادلة).

مثال ٣٠ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٢٩، لكن في هذا المثال، كان المبلغ القابل للاسترداد في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ لاستثمار المنشأة (أ) في المنشأة (ب) يساوي ٢٦٥.٠٠٠ وحدة عملة (العملية الحسابية: القيمة العادلة بمقدار ٢٧٥.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها تكلفة البيع المقدرة ومقدارها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة).

عند تحديد الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تعترف المنشأة (أ) بمصروف مقداره ٢٥.٠٠٠ وحدة عملة للانخفاض في القيمة العادلة لاستثمارها في المنشاة (ب). (أي، ٢٧٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة معترف بها مبدئيا في ١ يناير ٢٠×١).

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمته العادلة ومبلغها ٢٧٥.٠٠٠ وحدة عملة.

مثال ٣١ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٢٩، لكن في هذا المثال، كان من غير المجدي تحديد القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة (ب) دون تكلفة أو جهد لا داعي لهما.

يجب أن تعترف المنشأة (أ) بدخل أرباح أسهم بقيمة ٤٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٣٠% × ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة من قبل المنشاة (ب)) في الربح أو الخسارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يجب أن تبلغ المنشأة (أ) عن استثمارها في المنشأة (ب) (شركة زميلة) بقيمة ٣٠٠.٠٠٠ وحدة عملة (أي التكلفة). ويجب أن تدرس المنشأة (أ) أيضا ما إذا كان هناك أي مؤشرات على انخفاض قيمة استثمارها و، إن كان كذلك، إجراء اختبار انخفاض قيمة وفقا للقسم ٣٧ "انخفاض قيمة الأصول". وفي هذه الحالة، من غير المرجح أن تنخفض قيمة الشركة الزميلة المربحة.

ملاحظة: بالرغم من أن المنشأة (أ) اختارت نموذج القيمة العادلة كسياسة محاسبية لها، لاستثماراتها في الشركات الزميلة، فهي تحاسب استثماراتها في المنشاة (ب) باستخدام نموذج التكلفة لأنه من غير المجدي تحديد القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشأة (ب) دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما.

عرض البيانات المالية

١٤.١١ يصنف المستثمر الاستثمارات في الشركات الزميلة على أنها أصول غير متداولة.

مثال – العرض

مثال ٣٢ يمكن للمنشاة التي تعرض أصولها المتداولة بشكل منفصل عن أصولها غير المتداولة عرض استثماراتها في الشركات الزميلة في بيان مركزها المالي كما يلي:-

بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

	الملاحظة	*20X1*	*20X0*
		وحدة عملة	وحدة عملة
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الاستثمار في الشركة الزميلة	15	80,000	110,000
...			

الافصاحات

١٤.١٢ يفصح المستثمر في الشركة الزميلة عما يلي:

أ- **سياسته المحاسبية** للاستثمارات في الشركات الزميلة.

ب- **القيمة المسجلة** للاستثمارات في الشركات الزميلة (انظر الفقرة ٤.٢(ي)).

ج- القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي تم محاسبتها باستخدام طريقة حقوق الملكية والتي ليس لها عرض أسعار منشور.

[الرجوع إلى القسم ٣٣ لافصاحات الأطراف ذات العلاقة]

[الرجوع إلى الفقرة ٩.٢٧ الافصاحات في البيانات المالية المنفصلة، إذا تم إعدادها]

١٤.١٣ بالنسبة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي تتم محاسبتها باستخدام نموذج التكلفة، يفصح المستثمر عن أرباح الأسهم والتوزيعات الأخرى المعترف بها كدخل.

مثال – افصاحات نموذج التكلفة

مثال ٣٣ في ١ يناير ٢٠×١، اشترت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) ٢٥% من ملكية المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) مقابل ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتملك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تأثيرا جوهريا على المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب). وتستخدم المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) نموذج التكلفة لمحاسبة استثمارها في شركتها الزميلة الوحيدة.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، كان المبلغ القابل للاسترداد لاستثمار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) يساوي ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة. ولم يتم تحديد المبلغ القابل للاسترداد للاستثمار في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠ لعدم وجود مؤشرات على انخفاض قيمة الاستثمار.

وكانت خسارة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) للسمة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ تساوي ٦٠.٠٠٠ وحدة عملة (٢٠×٠: ربح بقيمة ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة).

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×٠، أعلنت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) ودفعت أرباح أسهم بقيمة ٤٠.٠٠٠ وحدة عملة. ولم تعلن عن أرباح أسهم لعام ٢٠×١.

يمكن أن تعرض المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) استثمارها في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) في بيان مركزها المالي كما يلي:

بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

	الملاحظة	*20X1* وحدة عملة	*20X0* وحدة عملة
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الاستثمار في الشركة الزميلة	15	80,000	100,000
...			

بيان الدخل الشامل للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١:

	الملاحظة	*20X1* وحدة عملة	*20X0* وحدة عملة
...			
الدخل الأخر – أرباح الأسهم من الشركة الزميلة		–	10,000
المصروف الآخر – انخفاض قيمة الشركة الزميلة		(20,000)	–
...			

ملاحظات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

الملاحظة ٢: السياسات المحاسبية

الاستثمارات في الشركات الزميلة

يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة مطروحا منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة. غير أن الاستثمارات التي لها عرض أسعار منشور تحاسب بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة لفترة التغيير.

ويتم الاعتراف بدخل أرباح الأسهم عند تحديد حق المساهم في استلاك الدفعة وإظهاره كدخل آخر.

الملاحظة ١٥: الاستثمارات في الشركة الزميلة

	20X1 وحدة عملة	*20X0* وحدة عملة
التكلفة مطروحا منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة	80,000	100,000

تملك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) ٢٥% من حقوق ملكية شركتها الزميلة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب).

١٤.١٤ بالنسبة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي يتم محاسبتها في وفقا لطريقة حقوق الملكية، يفصح المستثمر بشكل منفصل عن حصته من الربح أو الخسارة في الشركات الزميلة وعن حصته في أية **عمليات متوقفة** لهذه الشركات الزميلة.

مثال – افصاحات طريقة حقوق الملكية

مثال ٣٤ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٣٣.

يمكن للمنشاة التي تستخدم طريقة حقوق الملكية عرض استثماراتها في الشركات الزميلة في بيان مركزها المالي كما يلي:

بيان الدخل الشامل للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١:

	20X1 وحدة عملة		*20X0* وحدة عملة	
...				
المصاريف الأخرى – انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة	(15,000)	(أ)		
الحصة في ربح (خسارة) الشركة الزميلة للسنة	(15,000)	(ب)	20,000	(ج)
...				

بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

	الملاحظة	*20X1* وحدة عملة		*20X0* وحدة عملة	
الأصول غير المتداولة					
الاستثمار في الشركة الزميلة	15	80,000	(د)	110,000	(هـ)
...					

ملاحظات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

الملاحظة ٢: السياسات المحاسبية

الاستثمارات في الشركات الزميلة

يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية. ويتم حساب القيمة المسجلة للاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة مضافا إليها الحصة اللاحقة للدخل الشامل للشركة الزميلة. وإذا كان هناك مؤشر في نهاية فترة إعداد التقارير على إمكانية انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة، يتم اختبار كامل القيمة المسجلة للاستثمار لانخفاض القيمة. وإذا وجد أن القيمة المسجلة للاستثمار اقل من مبلغه القابل للاسترداد، يتم تخفيض القيمة المسجلة إلى مبلغها المسجل ويتم الاعتراف مباشر بخسارة انخفاض القيمة في الربح أو الخسارة.

الملاحظة ١٥: الاستثمار في الشركة الزميلة

	20X1 وحدة عملة	*20X0* وحدة عملة
التكلفة مضافا إليها حصة الشركة الزميلة من احتياطي ما بعد الاستملاك مطروحا منها خسائر انخفاض القيمة المتراكمة	80,000	110,000

تملك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) ٢٥% من حقوق ملكية شركتها الزميلة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب).

لا تشكل الحسابات والملاحظات التوضيحية أدناه جزء من الافصاحات:

(أ)	٩٥.٠٠٠ وحدة عملة(ز) قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ قبل انخفاض القيمة مطروحا منها ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة مبلغ قابل للاسترداد = ١٥.٠٠٠ وحدة عملة انخفاض قيمة
(ب)	٢٥% × ٦٠.٠٠٠ وحدة عملة خسارة للسنة = ١٥.٠٠٠ وحدة عملة حصة خسارة الشركة الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

(ج)	٢٥% × ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة ربح للسنة = ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة حصة ربح الشركة الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠
(د)	٩٥.٠٠٠ وحدة عملة(ز) قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ قبل انخفاض القيمة مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة(أ) انخفاض قيمة متراكم للاستثمار في الشركة الزميلة = ٨٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١
(ه)	١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة تكلفة + ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة(ج) ربح للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠ مطروحا منها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة(و) أرباح أسهم مستلمة من الشركة الزميلة = ١٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠
(و)	٢٥% × ٤٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم معلنة ومدفوعة من الشركة الزميلة = ١٠.٠٠٠ وحدة عملة أرباح أسهم مستلمة من الشركة الزميلة.
(ز)	١٠.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×٠ مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة(ب) حصة خسارة الشركة الزميلة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ = ٩٥.٠٠٠ وحدة عملة قيمة مسجلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ قبل انخفاض القيمة.

١٤.١٥ بالنسبة للاستثمارات في الشركات الزميلة التي يتم محاسبتها بموجب نموذج القيمة العادلة، يقوم المستثمر بعمل الافصاحات المطلوبة وفقا للفقرات ١١.٤١ – ١١.٤٤.

مثال – افصاحات نموذج القيمة العادلة

مثال ٣٥ الحقائق هي نفسها الواردة في المثال ٣٣. لكن في هذا المثال تستخدم المنشاة نموذج القيمة العادلة لمحاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة. وتم تحديد القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ بمبلغ ٨٥.٠٠٠ وحدة عملة (٢٠×٠: ١٢٠.٠٠٠ وحدة عملة) من خلال ضرب أرباح المنشأة بأرباح السعر المعدل لمنشأ مشابهة لها عرض أسعار منشور. وتم تخفيض نسبة أرباح سعر السوق بمقدار نقطتين أساسيتين لان حقوق ملكية المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) ليست متداولة في سوق عام.

يمكن للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) عرض استثمارها في المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب) كما يلي:

بيان المركز المالي للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

	الملاحظة	*20X1*	*20X0*
		وحدة عملة	وحدة عملة
الأصول			
الأصول غير المتداولة			
الاستثمار في الشركة الزميلة	15	85,000	120,000
...			

بيان الدخل الشامل للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١:

	الملاحظة	*20X1*	*20X0*
		وحدة عملة	وحدة عملة
...			
الدخل الأخر – أرباح الأسهم من الشركة الزميلة		–	10,000
التغير في القيمة العادلة للاستثمار في الشركة الزميلة		(35,000)	20,000
...			

ملاحظات المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) على البيانات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١

الملاحظة ٢: السياسات المحاسبية

الاستثمارات في الشركات الزميلة

يتم محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة بالقيمة العادلة مع الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في الربح أو الخسارة للفترة.

ويتم الاعتراف بدخل أرباح الأسهم عند تحديد حق المساهم في استلاك الدفعة وإظهاره كدخل آخر.

الملاحظة ١٥: الاستثمارات في الشركة الزميلة

	20X1	*20X0*
	وحدة عملة	وحدة عملة
القيمة العادلة	85,000	120,000

تملك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) ٢٥% من حقوق ملكية شركتها الزميلة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ب)[9].

التقديرات الهامة والأحكام الأخرى

يقتضي تطبيق متطلبات *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* على المعاملات والأحداث غالبا إصدار الأحكام. وتعتبر المعلومات حول الأحكام الهامة والمصادر الرئيسية لشكوك التقديرات مفيدة في تقييم مركز المنشاة المالية وأدائها وتدفقاتها النقدية.

ونتيجة لذلك، ووفقا للفقرة ٨.٦، يجب أن تفصح المنشأة عن الأحكام التي قامت بها الإدارة خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمنشأة والتي لها أعظم الأثر على المبالغ المعترف بها في البيانات المالية.

علاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٨.٧، يجب أن تفصح المنشأة عن المعلومات حول الافتراضات المهمة المتعلقة بالمستقبل والمصادر الرئيسية الأخرى لشكوك التقديرات في تاريخ إعداد التقارير، والتي لها مخاطر هامة لأنها يمكن أن تتسبب بإصدار تعديل هام على القيم المسجلة للأصول والالتزامات خلال السنة المالية القادمة.

وتقضي الأقسام الأخرى من *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* الإفصاح عن معلومات حول أحكام وشكوك تقديرات معينة. وفيما يلي بعض أهم الأحكام الجوهرية التي قد تكون مطلوبة في تصنيف ومحاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة.

التصنيف

عند تقييم ما إذا كان للمنشاة تأثير جوهري على منشاة أخرى، فلا بد من التأكد أولا أن المنشاة الأولى لها السلطة للمشاركة في قرارات السياسات المالية والتشغيلية للمنشاة الثانية. وإذا لم تملك تلك السلطة، فيجب على المنشأة عندئذ تحديد أن سلطتها لا تشكل سيطرة ولا سيطرة مشتركة على تلك السياسات قبل الاستنتاج بأن المنشاة الثانية شركة زميلة للمنشاة الأولى.

وفي هذا السياق، تشير السلطة إلى القدرة على عمل شيء ما أو التأثير عليه. ونتيجة لذلك، يكون للمنشاة تأثير جوهري عندما يكون لها القدرة في الوقت الراهن على ممارسة تلك السلطة، بغض النظر عما إذا كان التأثير الجوهري واضحا بصورة فاعلة أو غير فاعل بطبيعته. وفي الحالات التي يكون فيها التأثير الجوهري غير واضح بصورة فاعلة، قد يكون إصدار الأحكام مطلوبا لتقييم ما إذا كان موجودا بالفعل.

وتعتبر الافتراضات الواردة في الفقرة ١٤.٣(أ) و(ب) مفيدة في توضيح ما إذا كان يتعين اعتبار أن المنشاة تملك تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى. وبعد دراسة كافة الحقائق والظروف، إذا كان من غير الواضح ما إذا كان التأثير الجوهري موجودا، فإن المنشاة ستكون غير قادرة على إظهار عدم صحة الافتراض. غير أن الإرشادات الواردة في ١٤.٣ لا تلغي الحاجة إلى تطبيق إصدار الأحكام.

ويكون وجود التأثير الجوهري للمستثمر مثبتا عادة بواحدة أو أكثر من الطرق التالية (ملاحظة، هذه ليست قائمة شاملة):

أ- تمثيل في مجلس الإدارة أو هيئة حاكمة مماثلة في المستثمر فيه؛ أو

ب- المشاركة في عمليات وضع السياسات، بما في ذلك المشاركة في القرارات بشأن أرباح الأسهم أو التوزيعات الأخرى؛ أو

[9] إضافة لذلك، يمكن أن تفصح المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) عن المعلومات المطلوبة بموجب الفقرات ١١.٤١ – ١١.٤٤.

ج- المعاملات الهامة بين المستثمر والمستثمر فيه؛ أو
د- تقديم معلومات فنية أساسية.

ويمكن ممارسة إصدار الأحكام عند تحديد ما إذا كان التأثير الجوهري موجودا أم لا. ولا بد من دراسة جوهر العلاقة في كل حالة. وإذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن المستثمر الذي يملك ٢٠% أو أكثر من سلطة التصويت في المستثمر فيه لا يمارس التأثير الجوهري، فلن يتم محاسبة الاستثمار كشركة زميلة – ومن غير المرجل أن تكون الحال كذلك عندما تعين المحكمة مصفيا مستقلا لتصفية أعمال المستثمر فيه. وبالمقابل، إذا كان من الممكن أن يظهر بوضوح أن المستثمر الذي يملك ٢٠% أو اقل من سلطة التصويت في المستثمر فيه يمارس التأثير الجوهري، فيتم محاسبة الاستثمار كشركة زميلة.

وعندما يكون لمستثمر أخر حصة مسيطرة في المنشأة التي يكون فيها للمستثمر الذي يعد التقارير حصة حقوق ملكية نسبتها حوالي ٢٠%، فلا بد من فحص جوهر تأثير المستثمر ونسبته ٢٠% بشكل حذر لتحديد ما إذا كان تأثيرا جوهريا أو أكثر بصورة استثمار غير فاعل.

وقد يملك المستثمر ضمانات أو خيارات شراء أسهم أو أدوات دين أو حقوق ملكية قابلة للتحويل إلى أسهم عادية أو أدوات مشابهة لها القدرة، إذا تم تحويلها أو ممارستها، على إعطاء المستثمر سلطة تصويت إضافية أو التقليل من سلطة التصويت لطرف أخر على السياسات المالية والتشغيلية لمنشأة أخرى. وتعرف هذه الأمور بحقوق التصويت المحتملة. ولا تحدد *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* كيفية اخذ حقوق التصويت المحتملة بعين الاعتبار عند تقييم التأثير الجوهري. وفي هذه الظروف، يمكن للمنشأة (لكن لا يتعين عليها) النظر في متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر الفقرة ١٠.٦).

وتحدد الفقرة ٨ من معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة" من المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة أن وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة القابلة للممارسة أو التحويل حاليا، بما فيها حقوق التصويت المحتملة المحتفظ بها من قبل منشآت أخرى، تؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم إمكانية امتلاك المنشاة لتأثير جوهري. وتعتبر حقوق التصويت المحتملة غير قابلة للممارسة أو التحويل حاليا حيث لا يمكن ممارستها مثلا أو تحويلها إلا في تاريخ مستقبلي أو إلى أن يقع حدث مستقبلي. وعند تقييم ما إذا كانت حقوق التصويت المحتملة تساهم في التأثير الجوهري، تفحص المنشاة كافة الحقائق والظروف (بما فيها شروط ممارسة حقوق التصويت المحتملة وأية ترتيبات تعاقدية أخرى سواء تم دراستها بشكل منفرد أو مجتمعة) التي تؤثر على الحقوق المحتملة، باستثناء نية الإدارة والقدرة المالية على الممارسة أو التحويل (انظر الفقرة ٩ من معيار المحاسبة الدولي ٢٨).

يمكن أن تستنتج المنشأة مبدئيا أن لها تأثيرا جوهريا على منشأة أخرى بعد دراسة حقوق التصويت المحتملة التي يمكنها ممارستها أو تحويلها حاليا. لكن، قد لا تملك المنشاة تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى عندما تكون حقوق التصويت المحتملة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى قابلة أيضا للممارسة أو التحويل. ونتيجة لذلك، تدرس المنشاة كافة حقوق التصويت المحتملة المحتفظ بها من قبلها ومن قبل أطراف أخرى والتي تعتبر حاليا قابلة للممارسة أو التحويل عند تحديد ما إذا كانت تملك تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى أم لا.

القياس

بعد الاعتراف الأولي، يجب على المنشاة قياس كافة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية أو نموذج القيمة العادلة.

نموذج القيمة العادلة وطريقة حقوق الملكية

عند استخدام نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية، تشمل الأحكام الهامة المتعلقة بمحاسبة انخفاض قيمة الاستثمارات في الشركات الزميلة ما يلي:

- تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة (انظر الفقرة ٢٧.٧)؛ و
- إذا كان هناك مؤشر على انخفاض قيمة الاستثمار في الشركة الزميلة – تقدير المبلغ القابل للاسترداد لذلك الاستثمار (انظر الفقرة ٢٧.١١).

طريقة حقوق الملكية

عند استخدام طريقة حقوق الملكية، يمكن أن تكون الأحكام الهامة ضرورية لتقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للشركة الزميلة في تاريخ الحصول على التأثير الجوهري.

وتعتبر العديد من الأحكام ضرورية لتطبيق طريقة حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال:

- إذا كانت القيمة العادلة العادلة للأصول والالتزامات القابلة للتحديد للشركة الزميلة مختلفة عن قيمها المسجلة (حسبما هو مسجل من قبل الشركة الزميلة) في تاريخ الحصول على التأثير الجوهري – فلا بد من إصدار الأحكام حول مدى تعديلات التقييم وتوقيت التحقيق في الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ١٤.٨(ج)).
- إذا كان هناك عند الاستملاك فرق (ايجابي أو سلبي) بين تكلفة الاستملاك وحصة المستثمر في القيم العادلة لصافي الأصول والالتزامات القابلة للتحديد للشركة الزميلة (مثلا الشهر الضمنية) – فلا بد من إصدار الأحكام حول مدى تعديلات التقييم وتوقيت التحقيق في الربح أو الخسارة (انظر الفقرة ١٤.٨(ج)).
- إذا حدث معاملات بيع الأصول من الشركة الزميلة إلى المستثمر (الشركة الزميلة إلى المستثمر) بين المنشأة وشركتها الزميلة – فتعتبر الأحكام حول تسعير الأصول المشتراة من الشركة الزميلة وتوقيت بيع الأصول من قبل المستثمر ضرورية لإلغاء الربح غير المتحقق بمقدار مصلحة المستثمر (انظر الفقرة ١٤.٨(هـ)).
- إذا حدث معاملات بيع الأصول من المستثمر إلى الشركة الزميلة (المستثمر إلى الشركة الزميلة) بين المنشأة وشركتها الزميلة – فتعتبر الأحكام حول توقيت بيع الأصول من قبل الشركة الزميلة ضرورية لإلغاء الربح غير المتحقق بمقدار مصلحة المستثمر (انظر الفقرة ١٤.٨(هـ)).
- إذا كان للمنشاة وشركتها الزميلة تواريخ إعداد تقارير مختلفة (أي نهايات فترات محاسبة مختلفة) وكان من غير المجدي للشركة الزميلة إعداد بياناتها المالية في نفس فترة إعداد التقارير مثل المستثمر – فيجب عمل الأحكام حول تأثيرات أي معاملات أو أحداث جوهرية تقع بين نهايات فترات المحاسبة (انظر الفقرة ١٤.٨(و)).
- إذا استخدمت المنشاة وشركتها الزميلة سياسات محاسبية مختلفة – فيجب عمل الأحكام حول تأثيرات تطبيق سياسات محاسبية مختلفة (انظر الفقرة ١٤.٨(ز)).

نموذج القيمة العادلة

عند إتباع نموذج القيمة العادلة للقياس اللاحق عند الاعتراف الأولي، يمكن أن تكون الأحكام الهامة ضرورية في:

- تقييم ما إذا كان من الممكن قياس القيمة العادلة للاستثمار في شركة زميلة معنية بموثوقية كافية دون جهد أو تكلفة لا داعي لهما لتطبيق نموذج القيمة العادلة على شركات زميلة معينة (انظر الملاحظات بعد الفقرة ١٤.١٠ والفقرات ١١.٢٧ – ١١.٣٢)؛ و
- تقرير نموذج التقييم الذي سيستخدم وتحديد المدخلات لذلك النموذج في الحالة التي تكون فيها أسهم الشركة الزميلة غير مسعرة في سوق نشط (لإرشادات التطبيق حول قياس القيمة العادلة، انظر الفقرات ١١.٢٧ – ١.٣٢).

مقارنة مع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة

تشمل النبذة عالية المستوى للفروقات بين المتطلبات كما تم إصدارها في ٩ يوليو ٢٠٠٩ لمحاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وإعداد التقارير بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة (انظر معيار المحاسبة الدولي ٢٨ "الاستثمارات في الشركات الزميلة") و*المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* (انظر القسم ١٤ "الاستثمارات في الشركات الزميلة"):

- صياغة *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بلغة سهلة وتشمل إرشادات اقل بصورة جوهرية حول كيفية تطبيق المبادئ.
- تسمح *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* بمحاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة في بياناتها المالية الرئيسية باستخدام ثلاثة نماذج مختلفة – طريقة حقوق الملكية ونموذج التكلفة ونموذج القيمة العادلة. ويتم تطبيق النموذج المختار على كافة الاستثمارات في الشركات الزميلة. وتقتضي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية الرئيسية للمستثمر.
- بموجب طريقة حقوق الملكية، تقتضي *المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم* إطفاء الشهرة الضمنية بشكل منتظم خلال العمر الإنتاجي المتوقع (انظر الفقرة ١٤.٨(ج)). ولا تسمح المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الكاملة بإطفاء الشهرة (انظر معيار المحاسبة الدولي ٢٨، الفقرة ٢٣(أ)).

اختبار المعرفة

اختبار للمعرفة بمتطلبات محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وإعداد التقارير بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.
يرجى افتراض أن كافة المبالغ عبارة عن مبالغ جوهرية.

ضع إشارة على المربع بجانب العبارة الصحيحة

السؤال ١

الشركة الزميلة عبارة عن:

☐	أ–	منشاة يملك المستثمر تأثير جوهريا عليها
☐	ب–	منشاة يملك المستثمر سيطرة مشتركة عليها
☐	ج–	منشاة يملك المستثمر تأثير جوهريا عليها أو سيطرة مشتركة عليها وليست شركة تابعة
☐	د–	منشاة يملك المستثمر تأثير جوهريا عليها وليست شركة تابعة أو حصة في مشروع مشترك

السؤال ٢

التأثير الجوهري عبارة عن:

☐	أ–	السلطة للمشاركة في قرارات السياسة التشغيلية والمالية للمستثمر فيه ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات
☐	ب–	المشاركة الفاعلة في قرارات السياسة التشغيلية والمالية للمستثمر فيه ولكن ليس السيطرة أو السيطرة المشتركة على تلك السياسات
☐	ج–	السلطة للتحكم بالسياسات المالية والتشغيلية للمنشأة بحيث تحصل على المنافع من نشاطاتها
☐	د–	المشاركة المتفق عليها تعاقديا للسيطرة على نشاط اقتصادي

السؤال ٣

يجب أن تحاسب المنشأة استثماراتها في الشركات الزميلة بعد الاعتراف الأولي باستخدام:

☐	أ–	إما نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة (باستخدام نفس السياسة المحاسبية لكافة الاستثمارات في الشركات الزميلة)
☐	ب–	إما نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة (يمكن اختيار النموذج على أساس كل استثمار على حدة)
☐	ج–	إما نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية أو نموذج القيمة العادلة (باستخدام نفس السياسة المحاسبية لكافة الاستثمارات في الشركات الزميلة)
☐	د–	إما نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية أو نموذج القيمة العادلة (يمكن اختيار النموذج على أساس كل استثمار على حدة)

السؤال ٤

يجب اختبار الاستثمارات في الشركات الزميلة لانخفاض القيمة وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول" إذا استخدمت المنشأة:

☐	أ–	نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية أو نموذج القيمة العادلة
☐	ب–	نموذج التكلفة أو طريقة حقوق الملكية
☐	ج–	نموذج التكلفة أو نموذج القيمة العادلة
☐	د–	طريقة حقوق الملكية أو نموذج القيمة العادلة

السؤال ٥

تملك المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في الاجتماع العام للمساهمين في المنشأة (ج).

في غياب دليل على عكس ذلك، فإن المنشاة (أ)

☐	أ–	لها تأثير جوهري على المنشأة (ج)
☐	ب–	لها تأثير جوهري على المنشأة (ج)، شريطة أن لا يكون لها سيطرة مشتركة على المنشأة (ج)
☐	ج–	لها تأثير جوهري على المنشأة (ج)، شريطة أن لا يكون لها سيطرة على المنشأة (ج)
☐	د–	لها تأثير جوهري على المنشأة (ج)، شريطة أن لا يكون لها سيطرة أو سيطرة مشتركة على المنشأة (ج)

السؤال ٦

أي من السيناريوهات أدناه، إن وجد، لن يؤدي إلى افتراض أن المنشاة تمارس تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى؟

☐	أ–	امتلاك نسبة ٢٠% أو أكثر بشكل مباشر من سلطة التصويت في المستثمر فيه
☐	ب–	امتلاك نسبة ٢٠% أو أكثر بشكل غير مباشر، من خلال شركة تابعة، من سلطة التصويت في المستثمر فيه
☐	ج–	امتلاك نسبة ٢٠% أو أكثر بشكل غير مباشر، من خلال مشروع مشترك، من سلطة التصويت في المستثمر فيه
☐	د–	امتلاك نسبة ١٠% بشكل مباشر من سلطة التصويت في المستثمر فيه وامتلاك نسبة ٠% بشكل غير مباشر، من خلال شركة تابعة، من سلطة التصويت في المستثمر فيه

السؤال ٧

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، اشترت المنشأة (أ) ٣٠% من الأسهم العادية التي تحمل حقوق تصويت في المنشأة (ب) مقابل ١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة. وتكبدت المنشاة (أ) تكاليف معاملة بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة خلال شراء تلك الأسهم.

لا تملك المنشأة (أ) تأثيرا جوهريا على المنشأة (ب). وتستخدم المنشأة (أ) نموذج التكلفة لمحاسبة استثماراتها في الشركات الزميلة.

أعلنت المنشاة (ب) في يناير ٢٠×٢ ودفعت أرباح أسهم بقيمة ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة من أرباح سنة ٢٠×١. ولم يتم دفع أية أرباح أسهم إضافية لأعوام ٢٠×٢ و٢٠×٣ و٢٠×٤.

ولا يوجد عرض أسعار منشور للمنشأة (ب). وفي ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ و٢٠×٣، قامت الإدارة، وفقا للقسم ٢٧ "انخفاض قيمة الأصول"، بتقييم القيم العادلة لاستثماراتها في المنشاة (ب) بقيمة ١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة و١١٠.٠٠٠ وحدة عملة و٩٠.٠٠٠ وحدة عملة على التوالي. وتم تقديم تكاليف البيع بمبلغ ٤.٠٠٠ وحدة عملة.

وتقيس المنشأة (أ) استثمارها في المنشأة (ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ و٢٠×٣، على التوالي بمبلغ:

☐	أ–	١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ب–	٩٥.٠٠٠ وحدة عملة و٩٥.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ج–	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٦.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	د–	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ه–	١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة و١١٠.٠٠٠ وحدة عملة و٩٠.٠٠٠ وحدة عملة
☐	و–	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة

السؤال ٨

الحقائق هي نفسها الواردة في السؤال ٧. لكن في هذا المثال، يوجد للمنشاة (ب) عرض أسعار منشور.

وتقيس المنشأة (أ) استثمارها في المنشأة (ب) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ و٢٠×٢ و٢٠×٣، على التوالي بمبلغ:

☐	أ–	١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٠.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ب–	٩٥.٠٠٠ وحدة عملة و٩٥.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ج–	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة و١٠٦.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	د–	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و٨٦.٠٠٠ وحدة عملة
☐	ه–	١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة و١١٠.٠٠٠ وحدة عملة و٩٠.٠٠٠ وحدة عملة
☐	و–	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة و١٠١.٠٠٠ وحدة عملة

السؤال ٩

أي من المؤشرات التالية توفر إرشادات لدعم وجود تأثير جوهري من قبل المستثمر؟

☐	أ–	التمثيل في مجلس الإدارة أو الهيئة الحاكمة الموازية للمستثمر فيه
☐	ب–	المشاركة في عمليات صنع القرار، بما فيها المشاركة في القرارات بشأن أرباح الأسهم أو التوزيعات الأخرى
☐	ج–	المعاملات الهامة بين المستثمر والمستثمر فيه
☐	د–	تبادل موظفي الإدارة
☐	ه–	توفير المعلومات الفنية الهامة
☐	و–	(أ) و (ب)
☐	ز–	جميع ما ذكر

السؤال ١٠

أي من العبارات التالية خطأ؟

☐	أ–	يمكن الحصول على التأثير الجوهري أو فقدانه دون تغيير في مستويات الملكية المطلقة أو النسبية
☐	ب–	عند تحديد إمكانية امتلاك المنشاة لتأثير جوهري، يؤخذ وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة التي تحتفظ بها والقابلة للممارسة أو التحويل حاليا تؤخذ بعين الاعتبار
☐	ج–	تدرس المنشاة وجود وتأثير حقوق التصويت المحتملة المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى والتي تعتبر حاليا قابلة للممارسة أو التحويل عند تحديد ما إذا كانت تملك تأثيرا جوهريا على منشاة أخرى أم لا
☐	د–	عند تحديد إمكانية امتلاك المنشاة لتأثير جوهري، تؤخذ حصص الملكية الحالية فقط بعين الاعتبار. ولا تؤخذ الممارسة أو التحويل المحتمل بعين الاعتبار

الإجابات

س١ (د) انظر الفقرة ١٤.٢
س٢ (أ) انظر الفقرة ١٤.٣
س٣ (ج) انظر الفقرة ١٤.٤
س٤ (ب) انظر الفقرتين ١٤.٥ و١٤.٨ (د)
س٥ (د) انظر الفقرة ١٤.٣
س (ج) انظر الفقرة ١٤.٣
س٧ (د)

٢٠×١: ٩٨.٠٠٠ وحدة عملة لأن المبلغ القابل للاسترداد – القيمة العادلة مطروحا منها تكاليف البيع – (٩٨.٠٠٠ وحدة عملة) يقل عن التكلفة (١٠١.٠٠٠ وحدة عملة).
٢٠×٢: ١٠١.٠٠٠ وحدة عملة لأن التكلفة تزيد عن المبلغ القابل للاسترداد.
٢٠×٣: ٨٦.٠٠٠ وحدة عملة لأن المبلغ القابل للاسترداد (٨٦.٠٠٠ وحدة عملة) يقل عن التكلفة (١٠١.٠٠٠ وحدة عملة).

السنة	القيمة المسجلة في بداية السنة	المبلغ القابل للاسترداد في نهاية السنة (القيمة العادلة مطروحا منها تكلفة المعاملة)	انخفاض القيمة المعترف به خلال السنة – عكس (انخفاض القيمة)	القيمة المسجلة في نهاية السنة
٢٠×١	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة (أي ١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ٤.٠٠٠ وحدة عملة)	(٣.٠٠٠ وحدة عملة)	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة
٢٠×٢	٩٨.٠٠٠ وحدة عملة	١٠٦.٠٠٠ وحدة عملة (أي ١١٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ٤.٠٠٠ وحدة عملة)	٣.٠٠٠ وحدة عملة	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة
٢٠×٣	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة	٨٦.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٩٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ٤.٠٠٠ وحدة عملة)	(١٥.٠٠٠ وحدة عملة)	٨٦.٠٠٠ وحدة عملة

س٨ (ه) انظر الفقرة ١٤.٧

السنة	القيمة المسجلة (القيمة العادلة) في بداية السنة	تعديل القيمة العادلة – ايجابي (سلبي)	القيمة المسجلة (القيمة العادلة) في نهاية السنة
٢٠×١	١٠١.٠٠٠ وحدة عملة	١.٠٠٠ وحدة عملة = ١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ١٠١.٠٠٠ وحدة عملة	١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة
٢٠×٢	١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة	٨.٠٠٠ وحدة عملة = ١١٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ١٠٢.٠٠٠ وحدة عملة	١١٠.٠٠٠ وحدة عملة
٢٠×٣	١١٠.٠٠٠ وحدة عملة	(٢٠.٠٠٠ وحدة عملة) = ٩٠.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ١١٠.٠٠٠ وحدة عملة	٩٠.٠٠٠ وحدة عملة

س٩ (ز) انظر الفقرة ١٤.٣
س١٠ (د) انظر الفقرتين ١٤.٣ و١٤.٨ (ب)

تطبيق المعرفة

تطبيق المعرفة على متطلبات محاسبة الاستثمارات في الشركات الزميلة وإعداد التقارير بها وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم من خلال حل دراسة الحالة أدناه.

بعد إكمال الاختبار، يرجى التحقق من الإجابات مرة أخرى وفقا للإجابات الواردة بعد الاختبار.

دراسة الحالة ١

في ١ يناير ٢٠×١، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) ٢٥% من كل من المنشآت (ب) و(ج) و(د) مقابل ١٠.٠٠٠ وحدة عملة و١٥.٠٠٠ وحدة عملة و٢٨.٠٠٠ وحدة عملة،على التوالي. تمتلك المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تأثيرا هاما على المنشآت (ب) و(ج) و(د). تكبدت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تكاليف معاملة بنسبة ١% من سعر شراء الأسهم.

في ٢ يناير ٢٠×١، أعلنت المنشأة (ب) عن أرباح أسهم بقيمة ١.٠٠٠ وحدة عملة كما ودفعتها للسنة المنتهية في ٢٠×٠.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشأة (ج) عن أرباح أسهم بقيمة ٨.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٢٠×١.

دفعت المنشأة (ج) أرباح الأسهم التي أعلنتها في عام ٢٠×٢.

وللسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، أعلنت المنشأتين (ب) و(ج) عن ربح تبلغ قيمته ٥.٠٠٠ وحدة عملة و١٨.٠٠٠ وحدة عملة، على التوالي.

لا يوجد عرض للسعر المنشور لأسهم المنشآت (ب) و(ج) و(د). حددت المنشاة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ القيمة العادلة لاستثماراتها في المنشآت (ب) و(ج) و(د) باستخدام أساليب تقييم مناسبة بقيمة تبلغ ١٣.٠٠٠ وحدة عملة و٢٩.٠٠٠ وحدة عملة و١٥.٠٠٠ وحدة عملة على التوالي.

يتم تقدير تكاليف البيع بنسبة ٥% من القيمة العادلة للاستثمارات.

الجزء أ:

افترض أن المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تقيس استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام نموذج التكلفة.

قم بإعداد قيود محاسبية لتسجيل الاستثمارات في الشركات الزميلة في السجلات المحاسبية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

الجزء (ب):

افترض بدلا من ذلك أن المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تقيس جميع استثماراتها في الشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية.

افترض أنه لا يوجد هنالك شهرة ضمنية ولا تعديلات للقيمة العادلة.

قم بإعداد قيود محاسبية لتسجيل الاستثمارات في الشركات الزميلة في السجلات المحاسبية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

الجزء ج:

افترض بدلا من ذلك أن المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) تقيس جميع استثماراتها في الشركات الزميلة بعد الاعتراف الأولي باستخدام نموذج القيمة العادلة.

قم بإعداد قيود محاسبية لتسجيل الاستثمارات في الشركات الزميلة في السجلات المحاسبية للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

الإجابة على دراسة الحالة ١ – الجزء أ

١ يناير ٢٠×١

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٥.٠٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	٢٨.٠٠٠ وحدة عملة
	لهالنقد	٥٣.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة.

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٥٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	٢٨٠ وحدة عملة
	لهالنقد	٥٣٠ وحدة عملة

للاعتراف بتكاليف المعاملة المتكبدة لاستملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة.

٢ يناير ٢٠×١

منه	النقد	٢٥٠ وحدة عملة
	لهالربح والخسارة (دخل آخر، أرباح أسهم مقبوضة)	٢٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة من المنشأة (ب) (أي ٢٥% × ١.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ب)).

٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه	الذمم المدينة (المنشأة (ج))	٢.٠٠٠ وحدة عملة
	لهالربح والخسارة (دخل آخر، أرباح أسهم مقبوضة)	٢.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة من المنشأة (ج) (أي ٢٥% × ٨.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ج)).

منه	الربح والخسارة (خسارة انخفاض القيمة)	١٤.٠٣٠ وحدة عملة [أ]
	لهالاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	١٤.٠٣٠ وحدة عملة

للاعتراف بانخفاض قيمة الاستثمار في المنشأة (د)).

لا تشكل العمليات الحسابية والملاحظات التوضيحية أدناه جزءا من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

[أ] ٢٨.٢٨٠ وحدة عملة كتكلفة مطروحا منها ١٤.٢٥٠ وحدة عملة[ب] = ١٤.٠٣٠ وحدة عملة كانخفاض قيمة.

[ب] ١٥.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ٧٥٠ وحدة عملة كتكاليف بيع مقدرة (٥% × ١٥.٠٠٠ وحدة عملة) = ١٤.٢٥٠ وحدة عملة كقيمة عادلة مطروحا منها تكاليف بيع استثمار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في المنشأة (د) في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

الإجابة على دراسة الحالة ١ – الجزء ب

١ يناير ٢٠×١

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٥.٠٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	٢٨.٠٠٠ وحدة عملة
	لهالنقد	٥٣.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة.

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١٠٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٥٠ وحدة عملة
منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	٢٨٠ وحدة عملة
	لهالنقد	٥٣٠ وحدة عملة

للاعتراف بتكاليف المعاملة المتكبدة لاستملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة.

٢ يناير ٢٠×١

منه	النقد	٢٥٠ وحدة عملة
	لهالربح والخسارة (دخل آخر، أرباح أسهم مقبوضة)	٢٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة من المنشأة (ب) (أي ٢٥% × ١.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ب)).

٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه	الذمم المدينة (المنشأة (ج))	٢.٠٠٠ وحدة عملة
	لهالربح والخسارة (دخل آخر، أرباح أسهم مقبوضة)	٢.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة من المنشأة (ج) (أي ٢٥% × ٨.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ج)).

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١.٢٥٠ وحدة عملة[أ]
	لهالربح والخسارة (حصة من أرباح الشركة الزميلة)	١.٢٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بالحصة من ربح المنشأة (ب) للعام.

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة	٤.٥٠٠ وحدة عملة[ب]
	لهالربح والخسارة (حصة من أرباح الشركة الزميلة)	٤.٥٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالحصة من ربح المنشأة (ج) (شركة زميلة) للعام.

منه	الربح والخسارة (حصة من أرباح الشركة الزميلة)	٥.٠٠٠ وحدة عملة[ج]
	له الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة د)	٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالحصة من خسارة المنشأة (د) (شركة زميلة) للعام.

منه	الربح والخسارة (خسارة انخفاض القيمة)	٩.٠٣٠ وحدة عملة[د]
	لهالاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة ا(د))	٩.٠٣٠ وحدة عملة

للاعتراف بانخفاض قيمة الاستثمار في المنشأة (د)).

لا تشكل العمليات الحسابية و الملاحظات التوضيحية أدناه جزءا من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

(أ) ٢٥% × ٥.٠٠٠ وحدة عملة كربح للعام (المنشأة (ب)) = ١.٢٥٠ وحدة عملة كحصة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) من ربح المنشأة (ب) للعام.

(ب) ٢٥% × ١٨.٠٠٠ وحدة عملة كربح للعام (المنشأة (ج)) = ٤.٥٠٠ وحدة عملة كحصة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) من ربح المنشأة (ج) للعام.

(ج) ٢٥% × ٢٠.٠٠٠ وحدة عملة كخسارة للعام (المنشأة(د)) = ٥.٠٠٠ وحدة عملة كحصة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) من خسارة المنشأة (د) للعام.

(د) ٢٨.٢٨٠ وحدة عملة كتكلفة مطروحا منها ٥.٠٠٠ وحدة عملة (ج) كحصة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) من خسارة المنشأة (د) للعام مطروحا منهم ١٤.٢٥٠ وحدة عملة(ه) = ٩.٠٣٠ وحدة عملة كخسارة انخفاض القيمة.

(ه) ١٥٠.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ١×٢٠ مطروحا منها ٧٥٠ وحدة عملة كتكاليف بيع مقدرة (٥% × ١٥.٠٠٠ وحدة عملة) = ١٤.٢٥٠ وحدة عملة كقيمة عادلة مطروحا منها تكاليف بيع استثمار المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (أ) في المنشأة (د) في ٣١ ديسمبر ١×٢٠.

إجابة على دراسة الحالة ١ – الجزء ج

١ يناير ٢٠×١

منه الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
منه الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٥.٠٠٠ وحدة عملة
منه الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (د))	٢٨.٠٠٠ وحدة عملة
لهالنقد	٥٣.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة.

منه الربح أو الخسارة	٥٣٠ وحدة عملة[أ]
لهالنقد	٥٣٠ وحدة عملة

للاعتراف بتكاليف المعاملة المتكبدة لاستملاك الاستثمارات في الشركات الزميلة

٢ يناير ٢٠×١

منه النقد	٢٥٠ وحدة عملة
لهالربح أو الخسارة	٢٥٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم المستلمة من المنشأة (ب) (أي ٢٥% × ١.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ب)).

٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه الذمم المدينة (المنشأة (ج))	٢.٠٠٠ وحدة عملة
لهالربح أو الخسارة	٢.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم مستحقة القبض من المنشأة (ج) (أي ٢٥% × ٨.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم تدفعها المنشأة (ج)).

منه الربح أو الخسارة	١٣.٠٠٠ وحدة عملة[ب]
لهالاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة المنشأة (د))	١٣.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالانخفاض في القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة (د)، شركة زميلة، في العام.

منه الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ب))	٣.٠٠٠ وحدة عملة [ج]
منه الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ج))	١٤.٠٠٠ وحدة عملة [د]
لهالربح أو الخسارة	١٧.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة للاستثمارات في الشركات الزميلة (المنشأتين (ب) و(ج)، في العام.

لا تشكل العمليات الحسابية والملاحظات التوضيحية أدناه جزءا من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

(أ) ١% (المنشأة (ب) بمبلغ ١٠.٠٠٠ وحدة عملة + المنشأة (ج) بمبلغ ١٥.٠٠٠ وحدة عملة + المنشأة (د) بمبلغ ٢٨.٠٠٠ وحدة عملة) = ٥٣٠ وحدة عملة كتكاليف معاملة.

(ب) ٢٨.٠٠٠ وحدة عملة مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ = ١٣.٠٠٠ وحدة عملة كانخفاض في القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة (د) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

(ج) ١٣.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ١٠.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة = ٣.٠٠٠ وحدة عملة كزيادة في القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة (ب) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

(د) ٢٩.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ١٥.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة = ١٤.٠٠٠ وحدة عملة كزيادة في القيمة العادلة للاستثمار في المنشأة (ج) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

دراسة الحالة ٢

في ١ يناير ٢٠×١، استملكت المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) نسبة ١٠% من حقوق ملكية المنشأة (ز) مقابل ما قيمته ١٠.٠٠٠ وحدة عملة.

في ٢ يناير ٢٠×١، استملكت المنشأة (و) (شركة تابعة مملوكة بالكامل من المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه)) نسبة ٢٥% من حقوق ملكية المنشأة (ز) مقابل ما قيمته ٢٥.٠٠٠ وحدة عملة.

تسيطر المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) على المنشأة (و) ويكون للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) ابتداء من ٢ يناير ٢٠×١ تأثير هام على المنشأة (ز).

تعترف المنشأة (ز) بربح قيمته ١٢.٠٠٠ وحدة عملة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، تكون القيمة العادلة للاستثمارات المباشرة للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) والمنشأة (و) في المنشأة (ز) ما قيمته ١١.٠٠٠ وحدة عملة و٢٧.٥٠٠ وحدة عملة، على التوالي. يتم تحديد القيمة العادلة لاستثمار مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) بحيث تكون قيمتها مجموع القيم العادلة للمالكين المباشرين (أي ٣٨.٥٠٠ وحدة عملة). يتم تقدير تكاليف البيع بنسبة ٥% من قيمة الاستثمار العادلة.

تقيس مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) الاستثمارات في الشركات الزميلة جميعها في البيانات المالية الموحدة بعد الاعتراف الأولي باستخدام نموذج التكلفة.

الجزء أ:

افترض أنه لا يوجد عرض للسعر المنشور للمنشأة (ز).

قم بإعداد قيود محاسبية لتسجيل الاستثمار في الشركات الزميلة في السجلات المحاسبية الموحدة لمجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

الجزء ب:

افترض أنه يوجد عرض للسعر المنشور للمنشأة (ز).

قم بإعداد قيود محاسبية لتسجيل الاستثمار في الشركات الزميلة في السجلات المحاسبية الموحدة لمجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠×١.

إجابة على دراسة الحالة ٢ – الجزء أ

١ يناير ٢٠×١

منه	الأصل المالي (الاستثمار في أسهم المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد	١٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك أسهم المنشأة (ز).

٢ يناير ٢٠×١

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة ز)	٢٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد	٢٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية الاستملاك المستقبلية لاستثمار في المنشأة (ز) (والتي هي شركة زميلة الآن) من خلال المنشأة (و).

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
له	الأصل المالي (الاستثمار في أسهم المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة تصنيف أسهم المنشأة (ز) المكتسبة في ١ يناير ٢٠×١ على أنها استثمار في شركة زميلة.

٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه	النقد	١.٤٠٠ وحدة عملة[أ]
له	الربح أو الخسارة (دخل آخر – أرباح الأسهم من الشركة الزميلة)	١.٤٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح الأسهم من شركة زميلة (المنشأة (ز)).

لا تشكل العمليات الحسابية و الملاحظات التوضيحية أدناه جزءا من الإجابة على دراسة الحالة هذه:

[أ] ٤٠٠ وحدة عملة[ب] + ١.٠٠٠ وحدة عملة [ج] = ١.٤٠٠ وحدة عملة.

[ب] ١٠% × ٤.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم معلنة = ٤٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم متلقاة مباشرة من المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه).

[ج] ٢٥% × ٤.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم معلنة = ١.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم متلقاة من المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) عن طريق المنشأة (و).

ملاحظة: في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يقتضى المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) إعداد تقارير استثمارها في المنشأة (ز) (شركة زميلة) بقيمته البالغة ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة (أي ٢٥.٠٠٠ وحدة عملة + ١٠.٠٠٠ وحدة عملة).

إجابة على دراسة الحالة ٢ – الجزء ب

١ يناير ٢٠×١

منه	الأصل المالي (الاستثمار في أسهم المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد	١٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية استملاك أسهم المنشأة (ز).

٢ يناير ٢٠×١

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ز))	٢٥.٠٠٠ وحدة عملة
له	النقد	٢٥.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بعملية الاستملاك المستقبلية لاستثمار في المنشأة (ز) (والتي هي الآن شركة زميلة) من خلال المنشأة (و).

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة[أ]
له	الأصل المالي (الاستثمار في أسهم المنشأة (ز))	١٠.٠٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بإعادة تصنيف أسهم المنشأة المشتراة في ١ يناير ٢٠×١ على أنها استثمارات في شركة زميلة.

٣١ ديسمبر ٢٠×١

منه	النقد	١.٤٠٠وحدة عملة [ب]
له	الربح أو الخسارة	١.٤٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بأرباح أسهم من المنشأة (ز)، شركة زميلة.

منه	الاستثمار في الشركة الزميلة (المنشأة (ز))	٣.٥٠٠ وحدة عملة [ه]
له	الربح أو الخسارة	٣.٥٠٠ وحدة عملة

للاعتراف بالزيادة في القيمة العادلة لاستثمارات مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) في المنشأة (ز)، شركة زميلة.

لا تشكل العمليات الحسابية والملاحظات التوضيحية أدناه جزءا من دراسة الحالة هذه:

[أ] على فرض أنه لا يوجد أي تغيير في القيمة العادلة من ١ يناير إلى ٢ يناير ٢٠×١.

[ب] ٤٠٠ وحدة عملة [ج] + ١.٠٠٠ وحدة عملة[د] = ١.٤٠٠ وحدة عملة.

[ج] ١٠% × ٤.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم معلنة = ٤٠٠ وحدة عملة متلقاة مباشرة من المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه).

[د] ٢٥% × ٤.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم معلنة = ١.٠٠٠ وحدة عملة كأرباح أسهم متلقاة من مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) عن طريق المنشأة (و).

[أ] ٣٨.٥٠٠ وحدة عملة كقيمة عادلة في ٣١ ديسمبر ٢٠×١ مطروحا منها ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة [و] كقيمة مسجلة قبل إعادة قياس القيمة العادلة = ٣.٥٠٠ وحدة عملة.

[ب] ١٠.٠٠٠ وحدة عملة كتكلفة الاستثمار المباشر للمنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) في المنشأة (ز) عن طريق المنشأة (و) = ٣٥.٠٠٠ وحدة عملة كقيمة مسجلة لاستثمار مجموعة المنشأ الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) في المنشأة (ز) في بداية عام ٢٠×١.

ملاحظة: في ٣١ ديسمبر ٢٠×١، يقتضى من مجموعة المنشأة الصغيرة ومتوسطة الحجم (ه) إعداد تقارير استثمارها في المنشأة (ز) (شركة زميلة) بقيمته العادلة البالغة ٣٨.٥٠٠ وحدة عملة.